وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كليـــــة التربيـــة

البحث النّحوي
في
كتب فقه اللغة

رسالة تقدّمت بها

ثيان رياض أديب القيسي

إلى مجلس كلية التربية في جامعة ديالى وهي جزء من
متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في اللّغة العربية وآدابها

بإشراف
الأستاذ الدكتور
ليث أسعد عبد الحميد

1429هـ 2008م

تُمثّلُ كتب فقه اللّغة مصدرًا مهمًا من مصادر المكتبة العربية ، ورافدًا من روافدها ، يقف الباحث من خلالها على علوم العربية المختلفة ، وأبرز خصائصها ، وتأتي أهمية هذه الكتب من كونها لا تندرج تحت باب واحد من أبواب الدرس اللّغوي ، أي إنها ليست كتُبًا في الصرف أو في النّحو أو في المعجميات ، ولكنها كتب تحوي جوانبَ تشمل مستويات الدراسة اللّغوية من صوتية وصرفية ونحوية ودلالية .

وللإطلاع على ما تتضمّنه هذه الكتب من موضوعات ، وجدت ضرورة وصفها وصفًا عامًّا وشاملًا لموضوعاتها كافّة ، وقد اقتصرت في دراستي على الكتب التي تحمل مصطلح (فقه اللّغة) قديمًا وحديثًا ، وإن كنا لا نعرف سوى كتابين من الكتب القديمة حملا اسم فقه اللّغة ، فهذا لا يعني أنّ العرب لم يتناولوا أبحاث فقه اللّغة إلّا في هذين الكتابين ، فهناك كتب تناولتها ومن أبرزها كتابا (الخصائص) لـ(ابن جني)،و(المزهر) لـ(السيوطي) ، إذ إنّهما من أكثر الكتب اتصالًا بفقه اللّغة بحسب ما نفهم من هذه التّسمية في عصرنا ، لذلك رأيت ضرورة ادخالها في ضمن دراستي.

لقد حظي فقه اللّغة بعناية الباحثين العرب القدامى والمحدثين ، فبرزت لنا مجموعة من المؤلفات التي درست موضوعات فقه اللّغة ،وبحثت مسائله ، ومن أبرز تلك المؤلفات الكتب الآتية رُتبَتْ على وفق التّسلسل الزمني لها ، وهي:

أولاً: كتب القدامى:

إنّ أبرز الكتب التي تناولت موضوعات فقه اللّغة العربية ، وأحيانًا لم تحمل هذا العنوان – فقه اللّغة – وبحسب آراء اللّغويين المحدثين، هي :

1-الخصائص :

وهو كتاب (لأبي الفتح عثمان بن جني) ، وهذا المؤلَّف يقترب بما يحتوي عليه من موضوعاتٍ متنوعةٍ، من مضمار دراسة فقه اللّغة ويدور في فلكها ، فلا يمكننا عدَّ هذا الكتاب كتابًا في النّحو ، أو في الصّرف ، أو في الأصوات ، بل هو كتاب سارت فيه تلك الموضوعات كلّها جنبًا إلى جنب ، مع موضوعات أُخرى مسّت اللّغة ونشأتها وحياتها وتطورها ، وغير ذلك من الموضوعات التي أكسبت الكتاب تميّزًا وشهرةً، وسبق في دقته وتشعب موضوعاته ، وطرح مسائله ، كثيرًا من كتب اللّغويين في عصره ، وتفوّق عليها .

يقعُ الكتاب في ثلاثة أجزاء ، عُني بتحقيقه الأُستاذ محمد علي النجار(ت 1966م)، وقد اعتمدت الطبعة الثانية من الكتابِ الصادرة عام (1952م) [1]، وقد جاءت مادّة الكتاب وموضوعاته موزّعة على أبواب عدّة ، مسبوقة بمقدمة . والمؤلَّف بما يحتوي عليه في تضاعيفه من موضوعات تتصرف إلى مسائل لغوية مهمة ، يمكن ادراجه في نطاق (فقه اللّغة) ، على الرغم من أنّ مؤلِّفه لم يختر مصطلح (فقه اللّغة) عنوانًا للكتاب .

ومن أهم الموضوعات التي تناولها (ابن جني) في(الخصائص): القول في الفصل بين الكلام والقول، والقول في اللّغة ، ويعدُّ هذا الموضوع من أبرز موضوعات (فقه اللّغة) المُثارة في كتب فقه اللّغة، ووضعَ تعريفًا للّغة يقترب منه كثيرًا ما حدَّ به المحدثون اللّغة، وتعرّض للحديث عن النّحو والإعراب والبناء، وعالج موضوع أصل اللّغة أإلهام هي أم اصطلاح؟(2).

وتكلّم أيضًا على علل العربية أكلاميّة هي أم فقهية؟ وفصّل الحديثَ فيها تفصيلًا مهمًا ، وتعرّض لموضوع الإطراد والشذوذ ، ومقاييس العربية ، وتعارض السماع والقياس ، وأفرد بابًا للاستحسان ، وتخصيص العلل ، وتعارضها ، وعلّة العلّة ، وبيان حكم المعلول بعلتين ، وادراج العلّة واختصارها ، وأثر الإعتلال ، وردَّ على من اعتقد فساد علل النّحويين ، وغيرها من الموضوعات التي تدخل في صميم علل النّحو [3].وبذلك يكون هذا الكتاب من أبرزِ المؤلَّفات التي درست أُصول النّحو العربي .

وعالج موضوع الاحتجاج بقول المخالف ، والقول على إجماع أهل العربية متى يكون حجّة؟ ، وإسقاط الدليل ، والحمل على أحسن الأقبحين ، وردَّ على مَن ادّعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني ، والفرق بين البدل والعوض ، والاستغناء بالشيء عن الشيء ، والفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ، ونقض المراتب وإذا عرض هناك عارض ، وغلبة الفروع على الأصول ، وإصلاح اللّفظ [4].

وتناول موضوع الضرورة الشعرية ، والاعتراض، والتّقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين، وتدريج اللّغة وتلاقيها ، وأنّ ما قِيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ،

---

(1) إلتزمت بنشره دار الكتاب العربي في بيروت .
(2) ينظر : الخصائص: 1/5-47.
(3) ينظر المصدر نفسه : 1/48 – 188 .
(4) ينظر : نفسه : 1/ 188 – 321 .

وتركّب اللّغات ، وامتناع العرب من الكلامِ بما يجوز في القياس،[1]وتحدّثَ عن ترك الأخذ عن أهل المدر كما أُخذ عن أهل الوبر ، واختلاف اللّغات وكلّها حجّة ، واللّغة المأخوذة قياسًا ، وتداخل الأُصول الثلاثيّة والرباعيّة والخماسيّة ، وباب في المثلين ، حالهما في الأصلية والزيادة [2].

وتكلّم على الأصلين يتقاربان في التّركيب بالتّقديم والتّأخير ، والحرفين المتقاربين يستعملان أحدهما مكان صاحبه ، وإتفاق اللّفظين واختلاف المعنيين ، وتلاقي المعاني ، على اختلاف الأُصول والمباني ، وتفرّد في حديثه عن الاشتقاق الأكبر ، وتحدّث أيضًا عن الإدغام الأصغر ، وتصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني ، ومشابهة معاني الإعراب معاني الشعر ، وخلع الأدلّة ، وتعليق الأعلام على المعاني [3].

وعالج أيضًا ردّ الشيء مع نظيره مورده مع نقيضه ، وزيادة الحروف وحذفها ، واستعمال الحروف بعضها مكان بعض ، ومضارعة الحروف للحركات ، والحركات للحروف ، ومحل الحركات للحروف ، والساكن والمتحرك ، وشجاعة العربية في الحذف والزيادة ، والتّقديم والتّأخير ، والحمل على المعنى والتّحريف [4] .

ومن الموضوعات الأُخرى التي تناولها أيضًا ، الفرق بين الحقيقة والمجاز ، وإقرار الألفاظ على أوضاعها الأُول ، وإيراد المعنى المراد بغير اللّفظ المعتاد ، والتّجريد ، وغلبة الزائد للأصلي ، والغرض في مسائل التّصريف ، وفيما يحكم به القياس ممّا لا يسوغ به النّطق [5].

وتكلّم على حفظ المراتب ، وإضافة الاسم إلى المسمى ، والمسمى إلى الاسم ، وتسمية الفعل ، واحتمال القلب لظاهر الحكم ، وتركيب المذاهب ، والسلب ، وإجراء المتصل مجرى المنفصل والعكس ، واحتمال اللّفظ الثقيل لضرورة التمثيل ، وباب في فك الصيغ ، والاحتياط ، وكمّيّة الحركات ومطلها ، ومطل الحروف [6].

وتحدّث عن هجوم الحركات على الحركات ، وشواذ الهمز ، وحرف اللّين المجهول ، وتوجه اللّفظ الواحد إلى معنيين اثنين ، وكثرة الثقيل وقلّة الخفيف ، وباب في الجِوار ، وفيما يؤمّنه علم العربية من الاعتقادات الدينية [1]. وتناول تجاذب المعاني والإعراب ، والتّفسير على

---

(1) ينظر : الخصائص : 323/1 – 399 .
(2) ينظر : المصدر نفسه : 5/2 – 69 .
(3) ينظر : نفسه : 2 / 69 – 200 .
(4) ينظر : نفسه : 2 / 201 – 441 .
(5) ينظر : نفسه : 2 / 442 – 497 .
(6) ينظر : نفسه : 3 / 5 – 136 .
(1) ينظر : الخصائص : 3 / 136 – 255 .

المعنى دون اللّفظ ، والاستخلاص من الأعلام معاني الأوصاف ، وأغلاط العرب وسقطات العلماء ، وباب في المستحيل ، وصحّة قياس الفروع ، على فساد الأُصول .[2] وغير ذلك من الموضوعات المختلفة التي تناولت مستويات اللّغة المختلفة ، الصوتية والصرفية والنّحوية والدلالية ، فضلًا عن مسائل بلاغية وموضوعات تتعلق باللّغة وفلسفتها ونشأتها ، ومنهج البحث في اللّغة ، وأصول النّحو ، مما عكس لنا مدى ما يتصف به(ابن جني) من علميّة دقيقة ، وتشعب أفكاره ، وعمق تحليلاته ، وقوة احتجاجه وجدله ، وتفسيراته المنطقية ، ومدى حبه العربية وحرصه على خدمتها وحفظها من اللّحن .

2- الصاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها:

وهو كتاب ألفه (أبو الحسين أحمد بن فارس) ، ويعدُّ هذا المؤلَّف أوّلَ كتاب في العربية يحمل عنوان (فقه اللّغة)، فلم نسمعْ أنَّ هناك كتابًا قد حمل هذا العنوان قبل كتاب(الصاحبي)، وقد أشار(ابن فارس) في مقدمة كتابه إلى سبب تسميته بهذا الاسم ، بقوله: ((وإنما عنونْتُه بهذا الاسم ، لأَنّي لمّا ألّفته أودعته خزانة الصّاحب الجليل)) [3]. إنّ كتابَ (ابن فارس) نفيس في مكتبة التراث العربي والثقافةِ اللّغويةِ العامّةِ، بما احتوى عليه من موضوعاتٍ أراد بها الوقوف على خصائص اللّغة العربية ، مبيّنًا لنا سنن العرب في كلامها، ليصل في النهايةِ إلى غايتهِ، وهي أنَّ القرآن الكريم قد جاء منتهجًا طرائق العرب وأساليبهم، مسايرًا سننهم في الكلام .

يقعُ هذا الكتاب في (385) صفحة ، حقّقه الدكتور مصطفى الشّويمي ، وظهر مطبوعًا عام (1963م) [4]،وقد جاءت مادّة الكتاب موزعة على أبوابٍ صغيرةٍ ، اتصلت أغلب موضوعاتها بمباحث فقه اللّغة ، متناولة شتّى جوانب اللّغة العربية ومسائلها من دراسات لغوية (صوتية وصرفية ونحوية ودلالية وإسلوبية)،فضلًا عن دراسات بلاغية لأساليب الكلام والشّعر.

إنّ من أهم الجوانب التي عُني بها(ابن فارس) وتناولها في كتابه بعض الموضوعات والمسائل المتعلقة باللّغة ونشأتها ، نحو : لغة العرب أتوقيف أم اصطلاح ؟ ومما يتعلق أيضًا بتدوين اللّغة وهو ما نجده في باب القول على الخط العربي وأوّل من كتبَ به ، كما كان لهُ حديثٌ يتصلُ باللّهجاتِ، وأنّ لغة العرب أفضل اللّغات وأوسعها ، والقول في اختلافِ لغات

---

(2) ينظر : المصدر نفسه : 3 / 255 - 341 .
(3) الصاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها : 29.
(4) إلتزمت بطبعه ونشره مؤسسة بدران للطباعة والنشر في بيروت .

العرب ، والقول في أفصح العربِ، واللّغات المذمومة ، واللّغة التي نزل بها القرآن ، والاحتجاج باللّغة العربية ، ولغة العرب هل لها قياس ؟ ، و ذكر ما اختصت به العرب ، وباب الأسباب الاسلامية [1].

وتضمّن كتابه بعض المسائل النحوية وهو ما نجده في باب أقسام الكلامِ، وباب أجناس الأسماء ، وباب النعت ، و ماجرى مجرى الأسماء ، كذلك باب الحروف ، التي تناولها مفتتحًا القول في أول الحروف الهمزة ، ثُمّ تناولَ الحروفَ المفردةَ الدّالة على معنى ، وحروف المعاني ، نحو (أم ، و أو ، وإنّ ، وأنّ ، وإنْ ، وأنْ ، وإلّا...) وغيرها من الحروف التي شغلت حيزًا كبيرًا من كتابه [2].

وتناول في كتابه أيضًا بعض المسائل البلاغية ، وهو ما تعرّض له في باب معاني الكلام، وما فيه من خبر واستخبار ، والأمر ، والنّهي ، والدعاء والطلب ،والعرض والتّحضيض ، والإغراء والحث ، والتّمني والتّعجب ، كما تطرق لباب الخطاب الذي يأتي بلفظِ المذكرِ، ومعاني ألفاظ العبارات التي يُعبر بها عن الأشياء، والخطاب المطلق والمقيّد ، وسنن العرب في حقائقِ الكلام والمجاز ، والاستعارة والحذف والاختصار ، والزيادة والتّكرار ، والعموم والخصوص ، والواحد يراد به الجمع ، والجمعُ يرادُ بهِ واحد واثنان ، كذلك تناول بعض المسائل الصوتية ، نحو : القلب والإبدال [3] .

واشتمل كتابه أيضًا على بعض الأبواب الصرفية ، وأبرزها : معاني أبنية الأفعال في الأغلب الأكثر ، والفعل اللازم والمتعدّي بلفظ واحد ، والبناء الدال على الكثرة ، والقبض والبسط في الأسماء ، وغيرها من الموضوعات [4] .

وعُني أيضًا ببعض الموضوعات المتعلقة بالنّظم ، ومنها : النظم الذي جاء في القرآن ، وفيه : الاقتصاص ، وما يكون بيانه مضمرًا فيه ، ومجيء الكلمة إلى جنب الكلمة كأنها في الظّاهر معها ، وإضافة الشّيء إلى ما ليس له ، ، وإضافة الشّيء إلى نفسه وإلى نعته ، والتّقديم والتّأخير ، والاعتراض والإيماء ، والحمل ،وألفاظ الجمع والواحد والاثنين ، والكف والإعارة ، والخصائص ، ونظم للعرب لا يقوله غيرهم ، ونفي في ضمنه إثبات ، والاشتراك ،

---

(1) ينظر : الصاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها : 31-81 .
(2) ينظر : المصدر نفسه: 82 – 179 .
(3) ينظر : نفسه : 179 – 222 .
(4) ينظر : نفسه : 222 – 238 .

والاستطراد ، والاتباع والنّحت ، والإشباع والتأكيد ، والفصل بين الفعل والنعت ، وخصّص الباب الأخير من كتابه للشعر وبعض المسائل المتعلقة به [1].

ومن خلال ما أشرنا إليه من موضوعات الكتاب فضلًا عن موضوعات أُخرى كثيرة ومتنوعة ، يتّضح لنا مدى أهمية هذا المؤلَّف ، ومدى فائدة إطلاع الدّارسين على مسائله وموضوعاته ، مما يعكس لنا سعة علم(ابن فارس) ودقّته ، وتنوع ثقافته ، وما يتصف به من علميّةٍ في اختيار موضوعاتهِ، ونزوعه لتأليفِ هذا الكتاب مما أثرى به المكتبة العربية ، فاتحًا الباب لمن جاء بعده لاستخدام مصطلح (فقه اللّغة) في عناوين مؤلفاتهم.

3- **فقه اللّغة وسر العربية :**

وهو كتاب ألفه(أبو منصور إسماعيل الثعالبي) ، وهذا المؤلَّف عبارة عن معجم من معجمات المعاني ، التي انصرف مؤلفه إلى جمع الألفاظ التي تنتمي إلى حقل دلالي واحد وضمّها في باب من أبواب الكتاب ، فهو في تنظيمه هذا أقرب إلى المعجمات منه إلى كتب فقه اللّغة ، وإنْ اشتمل على بعض موضوعات فقه اللّغة ، ولا سيّما في قسمه الثاني (سر العربية) ، إذ تناول بعض مسائل اللّغة الصرفية والنّحوية فضلًا عن المسائل البلاغية وأساليب النّظم .

يقع الكتاب في (324) صفحة، قام بتحقيقه الأستاذ عبد الرزاق المهدي، وقد اعتمدت الطبعة الأُولى المطبوعة عام (2002م)[2]،وقد جاءت مادّة الكتاب موزّعة على قسمين هما : (فقه اللّغة) و (سر العربية) ، أمّا القسم الأول من الكتاب وهو (فقه اللّغة)، فإنّه مع حمله مصطلح (فقه اللّغة) ، إلّا أنّه كان بعيدًا عن موضوعاتها ،وذلك لاختلاف مفهوم فقه اللّغة عند (الثعالبي) عنه عند (ابن فارس) ، فهو عنده متعلقًا بفقه المفردات فقهًا دقيقًا ، والفروق الدقيقة بين استعمالاتها ؛ إذ عُني الثعالبي في هذا القسم بجمع الألفاظ بحسب المعنى ، وترتيب موضوعاتها على ثلاثين بابًا ، كلَّ بابٍ منها اشتمل على عدّة فصول ، ومن أبرز الموضوعات التي تناولها في هذا القسم : في الكُلّيات وهي ما أطلق أئمة اللّغة في تفسيره لفظة كُلٍّ ، وفي أشياء تختلف أسماؤها وأوصافها باختلاف أحوالها ، وفي أوائل الأشياء وأواخرها ، وفي صغار الأشياء وكِبارها وعِظامها وضخامها ، وفي الطول والقصر ، وفي الشدّة والشّديد من

(1) ينظر : الصاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها : 239 – 278 .
(2) إلتزمت بطبعه دار إحياء التراث العربي في لبنان

الأشياء ، وفي القلّة والكثرة ، وفي سائرِ الأحوالِ والأوصاف المتضادة ، وفي الملء والامتلاء والصّفورةِ والخلاء [1].

ومن الموضوعات الأخرى التي تناولها في الكتاب ، في الشيء بين الشيئين ، وفي ضروب الألوان والآثار، وفي أسنان الدّواب والنّاس وتثقُّل الأحوال بها ، وفي صفة الأمراض والأدواء ، وفي ذكرِ ضروب الحيوان وأوصافها ، وفي ذكر أحوال وأفعال للإنسان وغيره من الحيوان ، وفي الحركات والهيئات ، وفي الأصوات وحكاياتها ، وفي الجماعات [2].

وتطرّق إلى القَطْع والانقطاع والقِطَع ، واللّباس وما يتصل به والسّلاح وما ينضاف إليه ، وفي الأطعمة والأشربة ، وفي الأرضين والرمال والجبال والأماكن ، وفي الحجارة ، والنبت والزرع والنخل ، وما يجري مجرى الموازنة بين العربية والفارسية، وفنون مختلفة التّرتيب في الأسماء والأفعال والصّفات [3] .

ثُمَّ تبع هذه الأبواب بالقسم الثاني من الكتاب وهو (سر العربية)، وهذا القسم أقرب بموضوعاته إلى موضوعات فقه اللّغة ،فهو يقرب لكتاب(الصاحبي) لـ(ابن فارس) الذي اقتبس منه بعض موضوعاته ، وقد جاءت مادّة هذا القسم موزّعة على تسعة وتسعين فصلًا تناول فيها تقديم المؤّخر وتأخير المقدّم ، وإضافة الاسم إلى الفعل ، والاختصاص بعد العموم ، والحمل على اللّفظ والمعنى للمجاورة ، وإقامة الواحد مقام الجمع ، والفاعل يأتي بلفظ المفعول ،والمفعول بلفظ الفاعل ، وفي تذكير المؤنث وتأنيث المذكر في الجمع ، وما يقع على الواحد والجمع ، وجمع الجمع ، والحذف والاختصار ، وتناول الحروف ، ووقوع حروف المعنى موقع بعض ، والمجاز ، والقلب والإبدال والإتباع ،وأبنية الأفعال ، والتّشبيه بغير أداة التّشبيه ، وتسمية المتضادين باسم واحد ، ووقوع اسم واحد على أشياء مختلفة ، وخصائص من كلام العرب ، والنّحت ، والإشباع والتّأكيد ، وزيادة المعنى بزيادة اللّفظ ، والتّصغير ، والاستعارة ، والتّجنيس ، والطّباق ، والكناية والالتفات والحشو ، وغير ذلك من الموضوعات التي تدخل في ضمن مجال فقه اللّغة [4].

4- <u>المزهر في علوم اللّغة وأنواعها :</u>

وهو كتاب ألّفه (عبد الرحمن جلال الدين السيوطي)، ويمكننا أنْ نضعه ضمن كتب فقه اللّغة ، لأنّه يحتوي على موضوعات تمسّ المسائل اللّغوية وتندرج فيها ، وتعالج قضايا اللّغة وظواهرها المختلفة ، وأهمية الكتاب متأتية من كونه قد تضمن نصوصًا من كتبٍ فقدت ولم

---

(1) ينظر : فقه اللّغة وسر العربية : 25 -64 .
(2) ينظر : المصدر نفسه: 65 – 158
(3) ينظر : نفسه : 159 – 218 .
(4) ينظر : نفسه : 221 – 278 .

تصل إلينا ، فَعُدَّ هذا المؤلَّف مصدرًا مهمًا للباحثين في مجال الدراسات اللّغوية لايمكن الاستغناء عنه في بحث قضايا اللّغة وموضوعاتها .

يقع الكتاب في مجلدين كبيرين ، عُني بشرحه وتصحيحه الأساتذة : محمد أحمد جاد المولى ، وعلي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم [1] ،وقد جاءت مادّة الكتاب موزّعة على خمسين نوعًا ، تضمّن بعضها فصولًا.

ومن أهمِ الموضوعات التي جاءت في الكتابِ : معرفة الصحيح الثابت ، وتعرّض فيه لأصل اللّغة ، ومناسبة الألفاظ للمعاني ، وسعة اللّغة ، ونسبة كتاب (العين) إلى الخليل ، ومعرفة ما روي من اللّغة ولم يصح ولم يثبت ، ومعرفة المتواتر والآحاد [2].

وتعرّض للمرسل والمنقطع ، ومعرفة الأفراد ، ومن تُقبل روايته ومن تُرد ، ومعرفة طرق الأخذ ، ومعرفة المصنوع والفصيح ، ودرس المذموم من اللّغات ، والمطرد والشاذ ، والحوشي والغرائب والشواذ والنوادر ، والمستعمل والمهمل والمفرد ، ومعرفة مختلف اللّغة ،وتداخل اللّغات وتوافقها [3].

وتناول أيضًا المعرب الذي له اسم في لغة العرب ، ومعرفة الألفاظ الإسلاميّة، ومعرفة المولَّد ، وخصائص اللّغة ، ومعرفة الاشتقاق ، والحقيقة والمجاز ، والمشترك والأضداد والمترادف ، والاتباع [4]، ومعرفة العام والخاص ، ومعرفة المطلق والمقيد ، والقلب والإبدال والنّحت ، والأمثال ، وما ورد بوجهين بحيث يؤمن فيه التّصحيف ، ومعرفة الملاحن والألغاز [5] .

ومن الموضوعات الأُخرى الواردة في الكتابِ معرفة الأشباه والنظائر ،ذاكرًا فيه أبنية الأسماء وأوزانها بشكل تفصيلي شغلت فيه حيزًا كبيرًا من الكتابِ [6] . وذكر الألفاظ التي لا تستعمل إلّا في النفي ، والألفاظ التي وردت مثناة ، و ما جاء بالهاء من صفات المذكر ، وما يستوي بالوصف به المذكر والمؤنث ، والأفعال التي جاءت على لفظ ما لم يسم فاعله ، والألفاظ التي تقال للمجهول وأبنية المبالغة [1] .

---

(1) ألتزمت بطبعه دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
(2) ينظر : المزهر في علوم اللغة وأنواعها : 7/1 - 124 .
(3) ينظر : المصدر نفسه : 125/1 – 268 .
(4) ينظر : نفسه : 268/1 – 425 .
(5) ينظر : نفسه : 426/1 – 638 .
(6) ينظر : نفسه : 3/2 – 159 .
(1) ينظر : المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 2/ 159 – 249 .

وذكر أيضًا طرائف النسب ، وأيمان العرب ، والمجموع بالواو والنون من الشواذ ، والفرق بين الضاد والظاء ، ومعرفة آداب اللّغوي ، ومعرفة كتابة اللّغة ، والتصحيف والتّحريف ،[2] ومعرفة الطبقات والحفّاظ والثّقات والضّعفاء ، ومعرفة الأسماء والكنى والألقاب والأنساب ، وشعراء العرب المحتجُّ بهم في العربية ، ومعرفة المؤتلف والمختلف ، والمتفق والمفترق ، ومعرفة المواليد والوفيات ، والشعر والشعراء ، وتلك الموضوعات الخاصة بأئمة اللّغة والنّحو لا تدخل في باب الدّراسة اللّغوية بل هي بعيدة عنها[3].ثُمّ ختم كتابه بذكر مقطعات من كلام العرب ونسائهم وصغارهم وإمائهم[4].

هذه هي أبرز الموضوعات التي احتوى عليها الكتاب ، وكان لـ(السّيوطي) الفضل في جمعها وترتيبها ، وامتاز (السّيوطي) بمنهجيّة في التّأليف وترتيب النّصوص التي جمعها من كتب غيره والتي فُقدت في عصرنا الحاضر ممّا يكسبُ الكتاب قيمة كبيرة .

ثانياً : كتب المحدثين :

إنَّ أَبرز مؤلَّفات المحدثين الذين كتبوا في (فقه اللّغة) وحملت هذا العنوان . لأنني أبعدت الكتب التي حملت عناوين (علم اللّغة) مع أنّ فيها قسمًا من موضوعات فقه اللّغة ، لكنني إلتزمت بعنوان الرسالة الرئيس . هي بحسب ترتيبها الزمني أو بحسب طبعها:

---

(2) ينظر : المصدر نفسه : 251/2 – 394 .
(3) ينظر : نفسه : 395/2 – 505 .
(4) ينظر : نفسه : 2/ 506- 550 .

1 فقه اللّغة :

وهو كتاب ألفه الدكتور(علي عبد الواحد وافي) ، ويعدُّ أوّل الكتب الحديثة التي حملت مصطلح (فقه اللّغة) عنوانًا لها ، وأبرز الدّراسات المبكرة في خوض غمار هذا العلم ، والتّعمق في مسائله ، وعرض تفاصيله ، وإبداء الرأي في موضوعاته المختلفة ، واستخلاص النتائج ، مما يؤكّد علميّة مؤلفه ، وإحاطته بموضوعات (فقه اللّغة) ، وثقافته الواسعة في مجال دراسة اللّغات .

يقعُ الكتاب في (328) صفحة ، وقد اعتمدت الطبعة السابعة له[1]، وجاءت مادّة الكتاب موزّعة على أربعة فصول مسبوقة بتمهيد عن الشعوب السّاميّة ولغاتها ،و الموطن الأول للشعب السّامي ، وأقدم لغة ساميّة ،و خصائص اللّغة السّاميّة ، ووجوه الخلاف بين اللّغات السّاميّة ، وصلتها باللّغات الحاميّة[2].

وتكلّم المؤلف على اللّغات الأكادية أو البابلية ، من حيث نشأتها وانتشارها ، وخصائصها ومدى تأثرها بلغات السكان الأصليين ، ودرس اللّغات الكنعانية ، واختراع الكنعانيين الرسم السّاميّ ، واللّغة الفينيقية ، واللّغة العبرية أهميتها وصلتها باللّغات الكنعانيّة الأُخرى ، ورسم اللّغة العبرية ومراحلها ، ونشأة اللّغة الآرامية وانتشارها ، ونشأة اللّغة اليمنية القديمة ومنزلتها وصلتها باللّغة العربية ، وأدوارها وأقسامها ، ونشأة اللّغات الحبشية وخواصّها وأقسامها [3].

وتناول المؤلف اللّغة العربية ، إذ درس حياتها وشعبتها ومنزلتها من اللّغات السّاميّة ، ونشأتها وأقسامها ، والعربية البائدة ، والعربية الباقية ، وصراع لهجاتها بعضها مع بعض ، وتغلّب لهجة قريش ، وناقش مجيء القرآن الكريم والأدب الجاهلي بلغة قريش ، ونهضة هذه اللّغة وعوامل هذه النهضة ، وأثر القرآن والحديث والإسلام في اللّغة العربية، واللّهجات العربية بعد تغلب قريش ، و اللّهجات العربية الحديثة ، وعوامل تطورها وصفاتها المشتركة وطوائفها[1].

ودرس لغة الكتابة العربية وتطورها ، وماتمتاز به اللّغة العربية من عناصر ،وأصوات اللّغة العربية من حيث مخارجها وصفاتها ، ومفردات اللّغة العربية ، كثرتها ومترادفاتها ، والعلاقة بين أصوات الكلمات العربية ومعانيها ، والاشتقاق وأنواعه ، والنحت في اللّغة العربية ، والاشتراك

---

(1) إلتزمت بطبعة دار نهضة مصر للطباعة والنشر في القاهرة .
(2) ينظر: فقه اللّغة : 6 – 24 .
(3) ينظر : المرجع نفسه : 25 – 95 .
(1) ينظر : فقه اللّغة : 96 – 151 .

اللّفظي والتّضاد والدّخيل ، وناقش أيضًا ظاهرة الإعراب ، وعرض الآراء المختلفة في صددها ، وتناول قواعد البنية في اللّغة العربية[2].

وعرض قواعد الأُسلوب أو البلاغة في اللّغة العربية ، والمجاز والكناية والنقل ، واختلاف أساليب اللّغة العربية باختلاف الموضوعات ، وتعريب الأساليب ، وتكلّم على منزلة اللّغة العربية وصيانتها ، وتاريخ الرسم العربي ومراحله ،وعيوبه ووجوه إصلاحه،والتّأليف في قواعد اللّغة العربية ، ومتون اللّغة العربية، ومجمع اللّغة العربية[3].

ومن خلال ما تقدّم ، تتضح لنا عناية مؤلفه في دراسة اللّغات السّاميّة إجمالًا ، واللّغة العربية تفصيلًا ، وبحث خواصها وأبرز ظواهرها ، علمًا أنّ أغلب الباحثين المحدثين الذين كتبوا في فقه اللّغة ، اعتمدوا هذا المؤلَّف المهم مصدرًا من مصادر فقه اللّغة ، لأنّه أوّل كتاب حديث في فقه اللّغة .

2 دراسات في فقه اللّغة :

وهو كتاب ألّفه الدكتور (صبحي الصالح) ، ويعدّ ُمن الكتب الجامعة لكثير من موضوعات فقه اللّغة العربية ، وخصائص العربية الفصحى ، وأسرارها في الصياغة ، وطرائقها في التّعبير ؛ محاولة من المؤلِّف ليكون هذا الكتاب جامعًا موضوعات هذا العلم ، الذي كثيرًا ما غمض على الطلبة والدّارسين المحدثين .

يقع هذا الكتاب في (412) صفحة ، وطُبع سنة (1960م)[4] ، محتوياً على ثمانية فصول ناقش فيها موضوعات متنوعة ؛ ليكون هذا العمل مرآة للّغة العرب .

إذ حاول المؤلِّف تحديد الفروق الدّقيقة بين علم اللّغة وفقه اللّغة، ودرس منهج فقه اللّغة واستقلاله ، وتطور التّأليف في فقه اللّغة عند العرب[1]. وتناول أشهر فصائل اللّغات ، مفصّلًا القول في اللّغات السّاميّة ، ودرسها دراسة تأريخية ، والعربية البائدة وأهم لهجاتها ، والعربية الباقية وأشهر لهجاتها ، وتعرّض للهجة تميم وأبرز خصائصها ، وضّح فيها الفوارق الإعرابية بينها وبين لهجة قريش[2].

---

(2) ينظر : المرجع نفسه : 151 – 225 .
(3) ينظر : نفسه : 225 – 304 .
(4) إلتزمت بطبعه جامعة دمشق .
(1) ينظر : دراسات في فقه اللّغة : 3 – 25 .
(2) ينظر : المرجع نفسه : 29 – 106 .

وتناول المؤلِّف أيضًا خصائص العربية الفصحى ، إذ درس مقاييس اللّغة الفصحى ، وعالج ظاهرة الإعراب ، وأثبت فيها أنّه ليس للإعراب قصّة ، ودرس أيضًا القيمة البيانيّة للحرف الواحد ، ومناسبة حروف العربية لمعانيها ، والثنائية وعلاقتها بالمناسبة الطبيعية[3]. وتكلم على الاشتقاق ، وأنواعه : الاصغر والكبير والأكبر ، والإبدال والإتباع[4]. ودرس النّحت ، والفرق بين المنحوت والمشتق ، والنحت في مذاهب النّحاة[5].

وتحدّث عن أصوات العربية ، وألقاب الحروف ، وصفاتها ومخارجه ، وثبات الأصوات في العربية ، ودرس اتساع العربية في التّعبير ، والتّرادف والمشترك اللّفظي ، والأضداد، وناقش تعريب الدّخيل ، والاقتراض بين اللّغات ظاهرة إنسانية ، وغيرها من الموضوعات الأُخرى[6].

إنَّ هذا الكتاب يمثلُ جهدًا متميزًا للمؤلِّف في الدخول في عمق موضوعات فقه اللّغة ، التي تبرز خصائص العربية الفصحى ، وممّا يميّزه أيضًا اعتماد الباحثين والدّارسين المحدثين هذا المؤلَف، إذ لا تخلو مؤلفاتهم الخاصة بفقه اللّغة من كتاب(صبحي الصالح) – رحمه الله – .

3 مقدّمة لدراسة فقه اللّغة :

وهو كتاب ألفه الدكتور (محمد أحمد أبو الفرج) ، ويعدُّ هذا المؤلَّف محاولة لإلقاء الضوء على (فقه اللّغة) وصولًا إلى تمهيد دراسته ، والوقوف على منهجه وموضوعاته ، وأبرز الدراسات والمؤلَّفات الخاصّة به ، قديمًا وحديثًا.

يبلغُ عدد صفحات الكتاب (142) صفحة ، واعتمدت الطبعة الأُولى فيه الصادرة عام (1966م)[1]، وقد جاءت مادّة الكتاب موزّعة على خمسة أبواب ، قسّمت كلّ منها على فصول .

عرّف المؤلِّف مصطلح فقه اللّغة ، من الناحيتين اللّغوية والاصطلاحيّة، والعلاقة بينه وبين مصطلح (علم اللّغة) ، وبيان الخلط الحاصل بين المصطلحين في أغلب المؤلفات، وتناول اللّغة ، مستعرضًا الاختلاف الحاصل في النظرة إلى اللّغة[2] .

---

(3) ينظر : نفسه : 109 – 186 .
(4) ينظر : نفسه : 187 – 276 .
(5) ينظر : نفسه : 277 – 317 .
(6) ينظر : نفسه : 318 – 381 .
(1) إلتزمت بطبعه مطابع النقري في لبنان ، ونشرته دار النهضة العربية .
(2) ينظر : مقدمة لدراسة فقه اللّغة : 9 – 34 .

واستعرض المؤلف استعمال (فقه اللّغة) مصطلحًا في عناوين الكتب العربية ، إذ وجد أنّها وردت في عنوانات خمسة كتب ، هي : (الصاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها) لابن فارس ، و (فقه اللّغة وسر العربية) للثعالبي ، و (فقه اللّغة) للدكتور علي عبد الواحد وافي ، و (فقه اللّغة دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية) للدكتورمحمد المبارك، و (دراسات في فقه اللّغة) للدكتور صبحي الصالح ، وفصّل الحديث في تلك الكتب ، متناولًا ماهية دراستها ، والموضوعات المتناولة فيها ، وآراء مؤلفي الكتب في أبرز موضوعات الكتاب [3].

وتحدّث المؤلف عن المجتمع اللّغوي ، محددًا معالمه ، ودرس انقسام العربية على لغة مشتركة ولهجات ، وأُسس التّفريق بين الفصحى والعاميّة ، موضحًا رأي القدماء والمحدثين في تلك المسألة ، وتعرّض لاحتكاك اللّغة بمجتمع لغوي آخر [4].

وتكلّم على دراسة فقه اللّغة عند المعاصرين ، من حيث فروع الدراسة ، وأوجه الدراسة (وصفية وتاريخية ومقارنة)[5] ، وغير ذلك من الموضوعات ، ومن ذلك نصل إلى القول بإنّ هذا الكتاب محاولة من المؤلف للتعريف بـ(فقه اللّغة) ، والوقوف على أبرز كتبه في العالم العربي .

4 دراسات في فقه اللّغة العربية :

وهو كتاب ألفه الدكتور (السيد يعقوب بكر) ،ويمثّل دراسةً مختلفةً عن بقية كتب فقه اللّغة، لاعتماد مؤلفه على منهج علمي تحليلي في تناول اللّغة العربية لغة ساميّة تشترك مع بقيّة اللّغات السّاميّة في خصائص لغوية مختلفة .

(3) ينظر : المرجع نفسه : 35 – 87 .
(4) ينظر : نفسه : 88 – 121
(5) ينظر : ا نفسه : 122 – 126 .

ويقع الكتابُ في (165) صفحة، وطُبع عام (1969م)[1] ،وجاءتْ مادّةُ الكتابِ مقسّمة على ثلاثة أبواب رئيسة، اشتملت على عدّة موضوعات ، صوّرت لنا أُسلوب المؤلف في تناوله خصائص اللّغة العربية .

تناول المؤلِّف في الباب الأول اللّغة العربية بوصفها لغة تنتمي إلى أُسرة اللّغات السّاميّة، دارسًا مكانتها بين تلك اللّغات ، واشتراكها معها في خصائص معينة ، وانتشارها بعد الإسلام، وأسباب ذلك الانتشار ، ودرس انتشار الخط العربي ، وتناول اللّغة العربية بوصفها لغة عالمية يمتد تأثيرها إلى نطاق أوسع من نطاق اللّغات السّاميّة[2].

أمّا الباب الثاني ، فقد تطرّق فيه المؤلِّف إلى ميدان التّفسير النّحوي ، إذ فسّرَ النّحوَ فيه تفسيرًا علميًا، ممثلًا بأبوابه المختلفة، فعرض دراسات مقارنة في النّحو العربي ، متناولًا بها الجذور ، وجموع التّكسير ، وإنّ وأنّ ولكنّ ، وأمْ و إنِ النافية ، وهُنا وَثَمَّ ، وإذ وإذا وحيث، راجعًا في كثير من الأحيان إلى اللّغات الساميّة[3].

وفي الباب الثالث تناول دراسات مقارنة في المعجم العربي ، درسَ فيه بعض الألفاظ المعربة ، وبعض المواد اللّغوية المشتركة بين اللّغة العربية وغيرها من اللّغات السّاميّة ، مقارنًا بين دلالاتها في تلك اللّغات ، نحو : أرسَ، وأزبَ ،وأزَج ،وأزَرَ ، واستار ، وأسد ، واسطبل أو اصطبل ،وغيرها من الألفاظ التي احتوت عليها دراسته[4].

ومن هنا يتضح لنا أنَّ هذا الكتاب يمثِّلُ جهدًا مميّزًا في مقارنة بعض المسائل النّحوية واللّغوية بين اللّغة العربية واللّغات الساميّة الأُخرى ، محاولًا إثبات عالمية اللّغة العربية ، وتأثيرها وتأثرها بغيرها من اللّغات.

5 الوجيز في فقه اللّغة :

وهو كتاب ألّفه الدكتور(محمد الإنطاكي)،ويعدُّ دراسة متميزة في مجال (فقه اللّغة)، حاول فيه مؤلِّفه أنْ يُعرِّف الطلبة بهذا العلم ، وتأريخه ، وفروعه ، وميادينه ، ومناهجه ، ليقفوا على أهم جوانبه .

---

(1) إلتزمت بطبعه مكتبة لبنان في بيروت .
(2) ينظر : دراسات في فقه اللّغة العربية : 3 – 27
(3) ينظر : المرجع نفسه : 28 – 85 .
(4) ينظر : نفسه:86—158.

يقعُ الكتاب في (475) صفحة، وطُبع طبعة أُولى عام (1969م) ، تعرّض فيه المؤلِّف لموضوعات عدّة ، إذ تضمّن الكتاب خمسة أبواب ، ناقش فيها مصطلحي فقه اللّغة وعلم اللّغة ، وفروع فقه اللّغة ، وقوانينه ،ومناهج البحث فيه التي سار عليها العلماء في معالجة المسائل[1].

وتناول أنواع التّعبير الإنساني ، وأصل اللّغة عند الإغريق ، والعرب ، والغرب في العصر الحديث ، ودرس قضية الألسن في العالم ، وتصنيفها في مخطط توضيحي ، ثُمّ فصّل القول في الألسن السّاميّة ، مع بيان تأريخ الأُمم السّاميّة وأهم لهجاتها ، وحاول إثبات أنّ العربية الجنوبية والعربية الشمالية لهجتان من لسان واحد من خلال ما ساقه من أدلّة متعلقة بهذا الأمر [2].

ودرس المؤلِّف علم الأصوات اللّغوية ، والجهاز الصوتي في الإنسان ، وكيفية حدوث الصوت الإنساني ، وتصنيف الأصوات اللّغوية ، ودرس الأصوات الطليقة والحبيسة في العربية ، مع بيان نسب الحبيسات في العربية ، ومدّة الصوت اللّغوي ، وشدّته، مع دراسة المقاطع في العربية ، والنبر فيها ، وتكلّم على ثبات أصوات الفصحى ، مشيرًا إلى رأيه في تلك المسألة[3].

ودرس أيضًا أنواع المورفيمات ، وبيان سلوكها مع السيمنتيمات ، وناقش قضيّة مهمّة وهي قضية الإعراب ، تحت تسمية (حكاية الإعراب) ، وتناول بالحديث مقولة التّوكيد في العربية ، ومقولة الجنس الشائعة في الألسن السّاميّة والهندية الأوربية[4].

وتضمّن الكتاب أيضًا دراسة عناصر العمل اللّغوي ، والاشتراك ، والتّرادف والتّضاد ، مع بيان أسباب تبدّل المفردات ووسائل توليدها ، ودراسة الاشتقاق في العربية ، وأنواعه ، ومصدر المشتقات ،و تعرّض للتّعريب وشرطه ، وأقسام الدّخيل، وطريقة تحقيق المعرب ، وبيان موقف المعاصرين من التّعريب [1]. وغير ذلك من الموضوعات التي تمنح الكتاب قيمة كبيرة وفائدة تعين الباحثين في مجال الدراسات اللّغوية .

6 -فقه اللّغة المقارن :

(1) ينظر : الوجيز في فقه اللّغة : 7 – 41 .
(2) ينظر : المرجع نفسه : 45 – 133 .
(3) ينظر : نفسه: 137 – 269
(4) ينظر : نفسه : 276 – 342 .
(1) ينظر : الوجيز في فقه اللغة : 345 – 455 .

وهو كتاب ألّفه الدكتور (إبراهيم السامرائي) (ت 2001 م) ، ويعدُّ من الكتبِ التي عُنيت بدراسة اللّغة العربية ومقارنتها باللّغات السّاميّة الأُخرى ، وعرض فيها المؤلِّف اتجاهات الدّارسين في هذا الموضوع ، والعمل على نقدها نقدًا منهجيًا ، بأسلوب علمي واضح وجَلي .

يقع الكتاب في (316) صفحة ، واعتمدت الطبعة الثانية منه الصادرة عام (1978م)[2] ، وقد عرض المؤلف مادّته من دون أنْ يجمعها باب أو فصل ، ناقش فيها موضوعات منوّعة تدخل في نطاق درس فقه اللّغة ، وقد هدف في تأليفه الكتاب بحث المشكلة اللّغوية البارزة في المجتمع العربي ومحاولة رصدها وفهمها .

ومن الموضوعات التي تناولها كتابه : تأريخ المشكلة اللّغوية ، وعرض مسائل خاصّة ببناء الكلمة في العربية ، نحو : الابتداء ، والتقاء الساكنين ، ومطل الحركات ، والأبنية الغريبة ...وغيرها ، ودرس النظام الفعلي في العربية ، والتّركيب والبناء فيها ، وبحثًا مقارنًا في التّثنية ، والجمع في العربية[3].

وعالج ظاهرة الإعراب في اللّغة ودلالته ، دارسًا إياها دراسة مقارنة بين اللّغات السّاميّة ، ودرس النون والميم في اللّغة العربية ، والتنوين ، وعرض بحوثًا لغوية مهمة منها : صلة العربية بين المولد الجديد والمصطلح الفني ، ومكانة الجديد في اللّغةِ، وهجرة الألفاظ ، وناقش أيضًا موضوع العربية بين الجمود والتّطور والتّوليد ، ودرس بحوث المقارنات في الأدب واللّغة والنّحو [4].

وتناول حقيقة التّضمين في علوم العربية (اللّغة والنّحو والبلاغة والعروض) ، والثقافة العربية والإقليمية ، والثقافة العاميّة في التأريخ ، والدّخيل في الثقافة العربية الإسلامية ، وتعرّض للثقافة السريانية ، ولهجات اللّغة الآرامية ، ودرس الأعلام في ضمن بحث تأريخي في اللّغة واللّهجات ، وتصغير الأعلام ، وتطرّق لتعابير أوربية في العربية الحديثة ، عارضًا أمثلة لهذه الأساليب التي اندست في العربية فعرّبت[1].

وبعد كل هذا نقول : إنّ هذا الكتاب يمثّلُ دراسةً قيمةً ، وجهدًا واضحًا لا يمكن أنْ يستغني عنه الباحثون والدّارسون لفقه اللّغة العربية .

---

(2) إلتزمت بطبعه دار العلم للملايين في بيروت .
(3) ينظر : فقه اللّغة المقارن : 13 – 116 .
(4) ينظر : المرجع نفسه : 117 – 200 .
(1) ينظر : فقه اللّغة المقارن : 201 – 304 .

7 -دروس في فقه اللّغة :

وهذا المؤلَّف في أصله مخطوطة أعدّها الأُستاذ الدكتور(نعمة رحيم العزاوي) ، تضمّنت طائفة من الدروس المتعلقة باللّغة والمهيأة لطلبة معهد تطوير تدريس اللّغة العربية في عام(1983م) ، حاول فيها كاتبها عرض أبرز قضايا اللغة، وخصائص العربية وأهم ميزاتها ؛ من أجل الإحاطة بطبيعة اللّغة وأبرز ظواهرها .

تقعُ المخطوطة في (98) صفحة، تضمّنت موضوعات مختلفة متعلقة بفقه اللّغة ، فمن الموضوعات التي عالجها المؤلِّف : فقه اللّغة وعلم اللّغة ، واللّغة وطبيعتها ، واللّغة والكلام، ونشأة اللّغة ، وفصائل اللّغات ، والخصائص المشتركة للّغات السّاميّة ، ومنزلة العربية بينها، ومستويات الدرس اللّغوي ، والعلاقة بين مستويات الدرس اللّغوي[2].

ودرسَ التّطور اللّغوي وقوانينه ، ومجالاته ، وخصائص العربية وأهمها ظاهرة الإعراب ، والاشتقاق وأنواعه ، والنّحت وأقسامه ، ومناسبة الحروف لمعانيها ، والمترادف والمشترك اللّفظي والأضداد ، والمعرب والدّخيل ، وتناول اللّهجات بالحديث ، ثُمَّ عرض أهم الكتب اللّغوية التي تبحث في موضوع (فقه اللّغة) ، وأبرز قضاياه[3].

8 -فقه اللّغة :

وهو كتاب ألَّفه الدكتور (عبد الحسين المبارك) ، ويمثّلُ مجموعة من المحاضرات التي ألقاها المؤلِّف على طلبة المرحلة الرابعة لقسم اللّغة العربية في كلية التربية في جامعة البصرة ، للعام الدراسي 1984 – 1985 م .

يقع الكتاب في (190) صفحة ، طبعته جامعة البصرة ، سنة (1986م) ، تناول المؤلِّف في الكتاب موضوعات مختلفة ، في ثمانية مباحث رئيسة .

إذ تكلّم على مصطلحي (فقه اللّغة) و (علم اللّغة) ، والفرق بينهما ، ودرس اللّغة ونشأتها ، ومكانة العربية بين اللّغات السّاميّة[1]. وتحدث عن أهمية دراسة اللّهجات العربية القديمة ، وعن كيفية تكوّن اللّهجات ، واللّغة العربية المشتركة ، واللّهجات العربية البائدة ،

---

(2) ينظر : دروس في فقه اللّغة : 2 – 48 .
(3) ينظر : المرجع نفسه : 49 – 95 .
(1) ينظر : فقه اللّغة : 5 – 33 .

والعربية الباقية ، موجزًا القول في مجموعة من ألقاب اللّهجات العربية ، وناقش أيضًا أثر القرآن في الدّراسات اللّغوية[2].

ودرس الأصوات اللّغوية ، والنظام الصوتي في العربية ، وأعضاء النّطق ، وصفات الأصوات ، ونتائج الفهم الصوتي عند العرب ، ودرس الظواهر اللّغوية ، وأثرها في إثراء اللّغة ، وهي : التّرادف ، والتّضاد ، والاشتقاق ، والتّعريب ، والنّحت ، والمشترك اللّفظي[3].

وتناول أصل الخط العربي ، والخط العربي بعد الإسلام ، والحركات والنقط ، وعلامات التّرقيم ، والرسم القرآني ورموزه الصوتية ، والمعيار العلمي للكتابة السليمة ، وعيوب الخط ومشكلاته ومحاولات إصلاحه ، وناقش ظاهرة الإعراب في العربية ، بوصفها إحدى مشكلاتها ذاكرًا آراء المستشرقين فيها [4].

ومن كلّ ما تقدم ، يتضح أنّ هذا الكتاب يمثّل ثمرة جهد مؤلفه ، الذي يقدمه إلى الطلبة ، ليقفوا على مصادر التراث العربي ، وينابيع الثقافة العربية الأصيلة في ميدان فقه اللّغة العربية .

9- **فصول في فقه العربية :**

وهو كتاب ألّفه الدكتور(رمضان عبد التواب) ، ويعدُّ من أكثر كتب المحدثين شهرة في العصر الحديث وأوسعها انتشارًا، وله صدى كبيرٌ في المؤلفات اللّغوية ، والرسائل الجامعية التي أفادت منه .

يقع الكتاب في (456) صفحة، وقد اعتمدت الطبعة الثالثة منه الصادرةعام (1987م)[5]، وقد جاءت مادّة الكتاب موزّعة على خمسة أبواب تتضمّن عدّة فصول ، مسبوقة بمقدمة الطبعتين الأُولى والثانية ، وتمهيد درسَ فيه مصطلحي (فقه اللّغة) و(علم اللّغة) ، وصلة كل واحد منهما بالآخر ، وجهود علماء العربية في فقه اللّغة[1].

ومن الموضوعات التي تناولها الكتاب أولية اللّغة العربية ، واللّغة العربية واللّغات السّاميّة ، والموطن الأصلي للسّاميين ، وخصائص اللّغات السّاميّة ومميزاتها ، وبحث أهمية الدراسات

---

(2) ينظر : المرجع نفسه : 37 – 69 .
(3) ينظر : نفسه: 73 – 132 .
(4) ينظر : نفسه : 135 – 175 .
(5) إلتزمت بطبعه مطبعة المدني ، ونشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة .
(1) ينظر : فصول في فقه العربية : 3 – 22 .

السّامية للعربيـة ، والنقـوش العربيـة الشـمالية ، ومشـكلة توثيـق النصـوص[2].ودرس العربيـة الفصحى ، وظروف تكوّنها وخصائصها ، والسليقة اللّغوية ومصادر الاحتجاج ، وأثر القرآن في العربية ، وألقاب اللّهجات العربية [3] .

ودرس خصـائص الكـلام بـين النثـر والشـعر ، وضـرورة الشـعر والخطـأ فـي اللّغـة ، وأثـر الـوزن الشـعري فـي أبنيـة العربيـة[4]. وتكلّم علـى المعجمـات العربيـة ، فـدرس تاريخهـا ، وبـيّن أبـرز جهـود العـرب القـدامى فـي إثـراء المعجـم العربـي ، وأهـم المعجمـات العربيـة ، ودرس الاشتقاق وتوليد الصيغ[5].

وعـالج المؤلـف ظـاهرة التّرادف والاشـتراك اللّفظـي والتّضـاد فـي العربيـة ، والتّعريـب وألفـاظ الحضـارة ، ونـاقش قضـية الإعـراب فـردّ علـى المتشـككين مـن مستشـرقين وعـرب فـي أصـالة إعـراب الفصـحى، وتحـدّث عـن مشـكلة الخـط العربـي وأوهـام اللّغـويين ، ومشـكلة التّعلـيم العربـي[6]. ومن خـلال تلك الموضـوعات ، تبـرز لنـا أهميـة كتـاب (فصـول فـي فقـه العربيـة) بعدّه أحد المراجع المهمة في الدّراسات المتعلقة بقضايا العربية .

10 فقه اللّغة العربية :

وهو كتاب ألّفه الدكتور (كاصد ياسر الزيدي)، ويعدّ من الكتب الجامعة لموضوعات فقه اللّغة؛ إذ استوعب مفردات منهج مادة فقه اللّغة المدّرسة لطلبة السنة الرابعة بقسم اللّغة العربية في عموم جامعات القطر.

يقع الكتابُ في (510)صفحة، وقد ظهر مطبوعًا سنة (1987م)[7]. وهو يتألف من ثمانية فصول، مسبوقة بمقدمة، وجاءت فصولُهُ شاملة معظم موضوعات فقه اللّغة.

تنـاول فيهـا المؤلِّـف الفـرق بـين فقـه اللّغـة وعلـم اللّغـة، ودرس أشـهر مصـنفات القـدامى والمحدثين في فقه اللّغة العربية، آراء اللّغويين العرب في نشأة اللّغة، واللّغات وأقسامها، مفصّلًا القول في اللّغات الجزرية [1].

---

(2) ينظر : المرجع نفسه : 25 – 68 .
(3) ينظر : نفسه: 71 – 154 .
(4) ينظر : نفسه : 158 – 226 .
(5) ينظر : نفسه : 229 – 307 .
(6) ينظر : نفسه : 308 – 424 .
(7) التزمت بطبعه ونشره دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل.
(1) ينظر: فقه اللغة العربية :13-- 95

وتحدّث عن اللّغة العربية، وأبرز أقسامها، والعربية الفصحى، وموقع لغة قريش من اللّغة المشتركة، وخصائص العربية الفصحى، وهي : ظاهرة الإعراب، والجرس والإيقاع والدّلالة على المعنى، والإشتراك اللّفظي، والتّضاد والتّرادف [2] .

وتكلّم المؤلِّف على اللّهجات العربية، والصّفات الصّوتية الخاصة بها، وتغيّر أبنية الكلمات واختلاف التّراكيب وعلاقة ذلك باللّهجات العربية، ودرسَ نمو العربية، وقدرتها على مواكبة العصر، والقياس لدى القدامى والمحدثين، والاشتقاق وأنواعه، ورأي القدامى والمحدثين فيه، والتّعريب، والنّحت، والارتجال ورأي المحدثين فيه [3].

وتناول المؤلَّف العامية والدّعوة إليها، وأبرز بواعثها ومخاطرها، وبيّن موقفه منها، وناقش الدّعوة إلى الكتابة باللاتينية، والأصوات اللّغوية في العربية، وجهود العرب القدامى في علمِ الأصوات، وصفات الأصوات ومخارجها وغير ذلك من موضوعات فقه اللّغة [4].

وتأتي أهمية هذا الكتاب؛ لأنّه يعدّ دراسةً واعيةً من مؤلِّفه لآراء القدامى والمحدثين، متناولًا تلك الآراء بالنّقد والاستدراك، فضلًا عن عناية الكتاب باللّهجات القديمة والحديثة، آخذًا بالاعتبار خصوصية البيئة التي أُلِّف فيها الكتاب، وهي البيئة الموصلية وهو مانلحظه في الكتاب.

11 -في فقه اللّغة وقضايا العربية:

وهو كتاب ألّفه الدكتور (سميح أبو مغلي) ، تناول فيه قضايا لغوية كثيرة ومتنوعة ، تدخل في ضمن مستويات اللّغة المختلفة وتلامس جوانبها .

يقع الكتاب في (264) صفحة ، طُبعت الطبعة الأُولى منه عام (1987م)[5] ، وقد جاءت مادّة الكتاب موزّعة على خمسة أبواب ، مسبوقة بمقدمة . واحتوى موضوعات عدّة منها : جهاز النطق عند الإنسان ، وجهود علماء العرب في دراسة الأصوات اللّغوية ، ودرس كتاب (الصوت اللّغوي) لأحمد مختار عمر ، وصوت الضاد في لغة الضاد ، وصوت القاف ، وعاداتنا الصوتية وأثرها في تعلم اللّغات الأجنبية ، والتّبدلات الصوتية، والإبدال والإعلال والإدغام ، والتّعاقب والإتباع[1].ودرس الخط العربي والكتابة العربية ، والحروف العربية

---

(2) ينظر: المرجع نفسه: 99-- 201.
(3) ينظر: نفسه: 203--352 .
(4) ينظر: نفسه: 355--493.
(5) إلتزمت بنشره وتوزيعه دار مجدلاوي في عمان .
(1) ينظر: في فقه اللغة وقضايا العربية: 9-52.

والحروف الأجنبية ، وأبنية الألفاظ ، وعناصر البناء اللّغوي ، والمورفيم في علم الصرف ، وأنساق الكلام ، والمورفيم والفونيم والكرافيم ، وأفراد المورفيم ، ومكانته في منهج الدراسة اللّغوية ، وأنواع المورفيمات عند فندريس ، وعند الدكتور محمود السعران ، وأنواعه عند غالبية اللّغويين المحدثين ، وتطبيق مورفيمات الضمائر العربية[2].

وتعرّض لمفهوم النحو عند العرب قديمًا وحديثًا ، والبناء والإعراب وعلامات الإعراب،وسهولة الإعراب ، وضعف الناس في اللّغة العربية ، وتناول أيضًا الفصحى والعامّية [3]، وطرق تنمية اللّغة وهي : القياس ، والاشتقاق ، والتّرادف ، والمشترك اللّفظي ،والتّضاد ، وعرض آراء اللّغويين في تعريب الألفاظ قديمًا وحديثًا ، ودرس كلمات معربة في القرآن الكريم ، وأثر التّعريب في الأدب العربي[4].

وتناول موقع اللّغة العربية بين اللّغات السّاميّة ، وفصائل اللّغات ، وخصائص اللّغة العربية ، ودرس كتاب (الخصائص) لـ(ابن جني) تعريفًا ونقدًا ، وحيوية اللّغة العربية ، واللّغة والمجتمع ، وعلم اللّغة وفقه اللّغة[5].

وبذلك يعدُّ هذا الكتاب من الكتب التي جمعت موضوعات لغوية متنوعة ، تسهم في تشكيل الثقافة اللّغوية لدى القارىء ، وتعزيز خلفيته العلمية ودعمها.

12– <u>أبحاث ونصوص في فقه اللّغة العربية :</u>

وهو كتاب ألّفه الأستاذ الدكتور (رشيد عبد الرحمن العبيدي) ، ويعدُّ من الكتب التي حاول أصحابها أن يضعوا بين يدي القراء بحوثًا تجمع بين الحديث النظري لموضوعات فقه اللّغة ، وبين النص الشاهد على كل موضوع منها ، وهو ما افتقدته كثير من كتب فقه اللّغة الحديثة .

يقعُ الكتاب في (463) صفحة ، وقد طُبع عام (1988م)[1]، وهو يتألف من تسعة فصول عالج فيها معظم موضوعات فقه اللّغة .

تناول المؤلف أهم طرق دراسة اللّغة ، وأبرز مناهجها ، والدراسات اللّغوية بين العلم والمعيارية ، ووظيفة اللّغة وتوظيف اللّغة ، ودرس التّداخل بين مصطلحي فقه اللّغة وعلم اللّغة[2].

---

(2) ينظر : المرجع نفسه : 55 – 109 .
(3) ينظر : نفسه : 113 – 160 .
(4) ينظر : نفسه: 164 – 216 .
(5) ينظر : نفسه : 219 – 262 .
(1) طبعته جامعة بغداد في مطبعة التعليم العالي .

ودرس ما يدخل من مؤلفات العربية في أبحاث فقه اللّغة ، للوقوف على أسرار اللّغة وخصائصها ، وتناول لغة الإنسان الأُولى مستشهدًا بنص لـ(ابن جني) في أصل اللّغات ، ونشأة اللّغة عند العرب[3].

وتكلّم المؤلِّف على الكتابة والخط ، وعوامل وجود الكتابة ، وأنواع الخطوط القديمة ، ودرس فصائل اللّغات ، وفصّل القول في اللّغات السّاميّة ، وأهم الموجات السّاميّة وتسمية لغاتهم ، ووقف على خصائص السّاميّات ، ولهجاتها ، والعربية البائدة ، والعربية الباقية ولهجاتها ، وبيّن بعض أوجه الخلاف بين لهجتي تميم والحجاز ، وناقش صفة الإعراب في العربية ، ذاكرًا الأدلة الدامغة بوجه كل من نفى هذه الصّفة عن العربية من مستشرقين وعرب [4].

وتناول المؤلِّف الأصوات اللّغوية العربية بالدّراسة ، وفسّر المصطلحات الخاصّة بالأصوات العربية ، ووقف على تطور الأصوات العربية وخصائصها ، ودرس التّناسق الصوتي ، وصفات أصوات العربية ومخارجها[5].

ودرس المؤلِّف الألفاظ ودلالاتها ، مناقشًا إياها في مباحث عدّة ، منها : التّرادف ، والمشترك اللّفظي ، والأضداد ، وتغير دلالة الألفاظ . ودرس ظاهرة الاشتقاق في العربية، واختلاف اللّهجات العاميّة المعاصرة ، وخطورتها[6].

وتناول المؤلف المعجمية العربية ، والمادّة اللّغوية بالمفهوم اللّغوي ، ودرس طرق التّفسير في المعجمات العربية ، وطرق التّنظيم فيها وأبرز مناهجها ، وأبنية المصادر ، وأوزان الفعل في العربية ، ومعاني الصيغ والأوزان ، وغير ذلك من الموضوعات[7].

ومن كل ما تقدّم ، يتضح لنا أنّ هذا الكتاب يمثّلُ جهدًا متميزًا ، حاول فيه مؤلفه تيسير مادّة فقه اللّغة ، وقد كان رفد الكتاب بالنُصوص والشواهد من كتب فقه اللّغة ، سمة متميزة خاصّة به ، تميّزه من بقية كتب فقه اللّغة العربية الأُخرى الدارسة للموضوعات اللّغوية أنفسها.

13 فقه اللّغة :

---

(2) ينظر : أبحاث ونصوص في فقه اللّغة العربية : 10 – 33 .
(3) ينظر : المرجع نفسه : 35 – 87 .
(4) ينظر : نفسه: 87 – 175 .
(5) ينظر : انفسه : 178 – 223 .
(6) ينظر : نفسه : 226 – 332 .
(7) ينظر : نفسه : 334 – 398 .

وهو كتاب منهجي ألَّفه الأستاذ الدكتور (حاتم صالح الضامن) ، ويعدُّ من الكتب التي وضعت من أجل مساعدة الطلبة على استيعاب مفردات مادّة (فقه اللّغة) [1] ، ويقع في (198) صفحة ، وظهر مطبوعاً سنة (1990م)[2].

جاءت موضوعات الكتاب على شكل عنوانات متفرقة مأخوذة من كتب فقه اللّغة الأُخرى، ناقش فيها أغلب مسائل فقه اللّغة ، دارسًا فيها أبرز المصطلحات الشائعة في الدراسات اللّغوية ، قديمًا وحديثًا ، وبيّن الفرق بين علم اللّغة وفقه اللّغة ، ومنهج علماء العربية في أخذ اللّغة[3] .

ودرس اللّغات الجزرية السّاميّة ، والخصائص المشتركة فيها ، وفصائلها ، مفصّلًا القول في اللّغة العربية ، ولهجاتها ، وأهمية دراسة هذه اللّهجات ، وألقابها ، والعلاقة بين لهجة الحجاز ولهجة تميم [4].

وتعرّض لأبرز خصائص العربية الفصْحى ، إذ تناول ظاهرة الإعراب ، ومناسبة حروف العربية لمعانيها ، والتّرادف ، والاشتراك اللّفظي ، والتّضاد ، والاشتقاق وأنواعه، والنّحت وأقسامه ، ودرس التّعريب وناقش التّحديات التي تواجهها الفصحى في العصر الحديث [5].

وتحدّث عن الخط العربي ، والأطوار التي مرّت بها الكتابة قبل أنْ تصل إلينا ، وأصل الخط العربي ، والكتابة قبل الإسلام وبعده ، ودرس النقوش التي عُثر عليها في جنوب الجزيرة العربية ووسطها وشمالها ، مع بيان ذلك بالرسوم التّوضيحيّة ، ودرس الشكل والإعجام ، وعيوب الخط ومشكلاته ومحاولات اصلاحه[1].

ودرس أصوات اللّغة ، والجهاز النّطقي ، ومخارج أصوات العربية وصفاتها ، ووضّح مصطلحات علم الأصوات العام باللّغتين العربية والإنكليزية[2].

هذه هي أبرز موضوعات هذا الكتاب المنهجي ، وهي في مجموعها تمثّلُ أهم ما يحتاج إليه الطالب في دراسته مفردات مادّة (فقه اللّغة).

---

(1) وهي المادّة التي تدرس على طلبة قسم اللّغة العربية في كليّة الآداب والتربية في المرحلة الرابعة في جامعات العراق المختلفة .
(2) إلتزمت بطبعه ونشره مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر في بغداد .
(3) ينظر : فقه اللّغة : 7 – 23 .
(4) ينظر : المرجع نفسه : 24 – 54 .
(5) ينظر : نفسه : 55 – 104 .
(1) ينظر : فقه اللّغة : 105 – 139 .
(2) ينظر : المرجع نفسه : 140 – 184 .

14– فقه اللّغة وخصائص العربية وطرائق نموها :

وهو كتاب ألّفه الدكتور (صلاح رواي) ، ويعدُّ أحد المؤلَّفات التي تُعنى بدراسة اللّغة بصفة عامّة ، ودراسة العربية على وجه الخصوص ، وتبلغ صفحات الكتاب (327) صفحة، وبحسب الطبعة الأُولى منه عام (1993م)[3]. وقد جاء الكتاب في ثلاثة أبواب وخمسة مباحث ، وكل باب يشتمل على ثلاثة فصول .

تناول المؤلِّف في كتابه بالعرض والتّمحيص عددًا من القضايا المهمة ، التي تتعلق باللّغة العربية الفصحى. ومنها موضوع فقه اللّغة ، وظهور هذا المصطلح لدى اللّغويين العرب والغربيين ، ووضع تعريفًا جامعًا دقيقًا لمصطلحي (فقه اللّغة) و (علم اللّغة) ، ودرس اشتقاق مصطلح (فقه اللّغة) ودلالته ، وأبرز مناهج البحث في اللّغة[4].

وعرض المؤلِّف موضوع نشأة اللّغة ، وأبرز النظريات التي قيلت فيها ، مع بيان رأي علم اللّغة الحديث في كلّ منها . وتحدّث عن فصائل اللّغات ، ذاكرًا أبرز هذه الفصائل، مفصلًا القول في فصيلة اللّغات السّاميّة، مبيّنًا الموطن الأصلي لها ، وأبرز خصائص اللّغات السّاميّة ، واللّغة السّاميّة الأُم[5]. ثمّ أفردَ بابًا للّغة العربية ، مبينًا منزلتها بين اللّغات السّاميّة، ونشأتها ، وأهم أقسامها، وأبرز نقوش العربية البائدة ، والحديث عن العربية الباقية من حيث مولدها ونشأتها ، وصراع اللّهجات العربية وتغلب لهجة قريش ، وأبرز العوامل التي ساعدت عليه ، وبيان أثر الإسلام في اللّغة العربية[6].

وتكلّم على خصائص اللّغة العربية ، وأهم ما تمتاز به من جانب الأصوات والألفاظ ، ومناسبة أبنيتها لمعانيها، والأساليب ،و تناول بالعرض أصوات اللّغة العربية ، ومخارجها وصفاتها ، وعلاقة علم الأصوات بعلم اللّغة[1].

وفصّل القول في عوامل النمو والتّوسع في اللّغة العربية ، وتأتي أهمية الكتاب في كونه عرض أخطر القضايا التي هي محط جدال بين اللّغويين المحدثين وهي قضية الإعراب، وبيان أهم الآراء التي قيلت في هذا السياق ، فضلًا عن القضية الثنائية اللّغوية عند العرب ، وقضية الدعوة إلى العاميّة، وإحلالها محل اللّغة العربية الفصحى ، لتكون لغة التّخاطب والأدب[2].

---

(3) إلتزمت بطبعه دار هاني للطباعة في القاهرة .
(4) ينظر : فقه اللّغة وخصائص العربية وطرائق نموها : 19 – 34 .
(5) ينظر : المرجع نفسه : 38 – 94 .
(6) ينظر : نفسه : 95 – 123 .
(1) ينظر : فقه اللّغة وخصائص العربية وطرائق نموها : 127 – 154 .
(2) ينظر : المرجع نفسه : 158 – 310 .

من هنا تتضحُ لنا العناية التي يوليها الكتاب للّغة العربية الفصحى بوصفها لغة القرآن الكريم .

15– فقه اللّغة العربية وخصائصها :

وهو كتاب ألّفه الدكتور (أميل بديع يعقوب) ، ويعدُّ من الكتب المهمّة في تطوير الدراسات اللّغوية ، والمؤلَّف في حقيقته مجموعة محاضرات ألقاها مؤلِّفها على طلبة المرحلة الرابعة في قسم اللّغة العربية لعام 1981 – 1982 م ، في ضمن مفردات مادّة فقه اللّغة .

يقعُ الكتاب في (284)صفحة ، واعتمدت الطبعة الثانية منه الصادرة عام (1999م)[3]، ويتألف من إثني عشر فصلًا .

تناول المؤلِّف في هذا الكتاب ، مجموعة من قضايا فقه اللّغة ، فعمل على تحديد اللّغة ، وبيان نشأتها ووظيفتها ، وحدَّد (فقه اللّغة) و (علم اللّغة) من الناحيتين اللّغوية و الاصطلاحيّة ، ودرس كتب فقه اللّغة العربية القديمة ، وموقعها من فقه اللّغة ، وفقه اللّغة في الكتب العربية الحديثة المؤلَّفة فيه ، وضمّنَ الكتاب نصوصًا مختارة من (الخصائص) ، و (الصاحبي) ، و (فقه اللّغة) ، و (المزهر)[4].

ودرس المؤلِّف المنهج الاستقرائي الوصفي في دراسة اللّغة ، من حيث نشأته و روّاده ، ومنهجيته ، والمنهج الوصفي والنّحو ، وتكلّم على اللّغات السّاميّة وانحدار العربية منها ، والموطن الأصلي للشعوب السّاميّة ، وأبرز خصائص هذه اللّغات ، ووجوه الخلاف بينها ، ودرس اللّهجات العربية القديمة ، البائدة منها والباقية[1].

وعالج المؤلِّف قضية الإعراب ، من حيث تعريفه ، ونشأته ، وفائدته ودلالته ، عارضًا آراء الباحثين فيه ، ثُمّ نقدها بعيدًا عن أيّ تعصب أو تحيز ، ومبديًا آراءَه الخاصّة فيه[2].

وحدّد(د. أميل بديع يعقوب) العلاقة بين الفصحى والعاميّة ، وناقش إزدواجية اللّغة ، والعرب والثنائية اللّغوية، وبيّن موقف الباحثين منها ، وأثرها في المجتمع ، والشخصية ، والأخلاق ، وناقش الدعوة إلى العاميّة[3].

وتكلّم المؤلِّف على التّرادف ، والاشتراك ، والتّضاد ، وموقف الباحثين منها ، والاشتقاق وأنواعه ، والإبدال وصلته بالاشتقاق ، والنّحت وأنواعه وطرقه ، وتناول التّعريب ، ووجوده في

---

(3) إلتزمت بطبعه ونشره دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل في العراق .
(4) ينظر : فقه اللّغة العربية وخصائصها : 13 – 84 .
(1) ينظر : فقه اللّغة العربية وخصائصها: 85 – 126 .
(2) ينظر : المرجع نفسه : 127 – 143 .
(3) ينظر : نفسه: 144 – 172

القرآن الكريم ، ودرس أيضًا مشكلات التّعريب في العصر الحديث ، وتحدّث عن الخط العربي ، من حيث نشأته وتطوره ومشكلاته ، وعرض أهم الدّعوات الصّادرة لإصلاح الخط العربي ، والدّعوة إلى اللاتينية وأضرارها[4].

ومن كل ما سبق ذكره تتضح لنا أهمية هذا الكتاب ، وما تميّز به من موضوعية في طرح الآراء اللّغوية الخاصّة بموضوع فقه اللّغة العربية.

16– فقه العربية المقارن :

وهو كتاب ألّفه الدكتور(رمزي منير بعلبكي) ، بحث فيه خصائص العربية الفصحى على وفق المنهج المقارن للّغات السّاميّة ، بقصد بيان مميزات العربية في ضمن المجموعة السّاميّة ، وأهم ما تنفرد به من خصائص .

يقعُ الكتاب في (277) صفحة ، واعتمدت الطبعة الأُولى منه الصادرة عام (1999م)[5] ، وقد جاءت مادّة الكتاب موزعة على بابين ،أولهما : الإطار النظري ، وثانيهما ، أمثلة الدّراسة التّطبيقية ، واشتمل كل منهما على فصول .

أمّا في مجال الإطار النّظري ، فقد عرض الدّراسة اللّغوية المقارنة ، مبينًا المصطلحات المستخدمة للتعبير عن المقارنة اللّغوية ، ودرس تطور فقه اللّغة ، ومناهج الدراسة المقارنة، ودراسة العربية دراسة مقارنة ، وتناول لمحة عن الخصائص السّاميّة المشتركة ، واللّبنات الأُولى للدراسة المقارنة في التراث العربي،[1]وعَرض أيضًا خطّة مقترحة لدراسةِ العربيةِ دراسة مقارنة في الأصوات والصرف والنّحو ، ودرس الخصائص الصرفيّة والنّحوية للعربية[2].

أمّا ما يخصّ الدراسة التّطبيقية ، فقد عرض فيها قضية الصوامت العربية من حيث محافظتها على الأصل أو ابتعادها عنه ، أي دراسة تطورها التأريخي ، ودرس المقايسة وأثرها في صيغ الضّمائر السّامية ، موضحًا إياها باستخدام جداول مشتملة على الصيغ الأساسية[3].

وتناول الأدوات النّحوية بالدراسة ، إذ درسها دراسة مقارنة، مقسّمًا الأدوات ، بحسب بساطتها أو تركّبُها ، وطبيعتها الإسميّة أو الفعليّة أو الحرفيّة ، وبحسب معانيها وعملها ،شارحًا إيّاها بالتّفصيل[4].

---

(4) ينظر : نفسه : 173 – 253 .
(5) إلتزمت بطبعه دار العلم للملايين في لبنان .
(1) ينظر : فقه العربية المقارن : 15 – 76 .
(2) ينظر : المرجع نفسه : 77 – 164 .
(3) ينظر : نفسه : 167 – 235 .

ومن خلال ما تقدم ، يتّضح لنا أنّ هذا الكتاب محاولة لبيان علاقة اللّغة العربية بأخواتها السّاميّات وباللّغة الأُم من خلال دراسة أصوات العربية وصرفها ونحوها دراسة مقارنة في ضوء اللّغات السّاميّة .

17– فقه اللّغة في الكتب العربية :

وهو كتاب ألَّفه الدكتور (عبده الراجحي) ، ويعدُّ من الكتب المهمّة التي درست المناهج العربية في دراسة اللّغة ، من خلال اقتصار مؤلفها على دراسة ثلاثة كتب بارزة في مجال الدراسات اللّغوية القديمة ، وهي : كتاب (الخصائص) لـ(ابن جني) ، و(الصاحبي في فقه اللّغة) لـ(ابن فارس) ، و (فقه اللّغة وسر العربية) لـ(الثعالبي) .

يقعُ الكتاب في (333) صفحة، وطُبع عام (2000م)[5] ، وقد تضمّن خمسة فصول ، تبعها ملحق اشتمل على نصوص من كتاب (الخصائص).

ومن الموضوعات التي تناولها المؤلِّف ، مصطلحا (فقه اللّغة) و (علم اللّغة) عند الغربيين ، واختلاط هذين المصطلحين عند الباحثين العرب ، ودرس كتب فقه اللّغة القديمة ، وفصّل القول فيها[1].

وتعرّض لتعريف اللّغة ، بحسب المادّة اللّغوية التي وجدها في الكتب التي خصّصها بالدّراسة في هذا الكتاب ، إذ درس أيضًا نشأة اللّغة ، وتطورها ، وأسباب ذلك ، وتفرعها إلى لهجات[2].

وعالج أيضًا مستويات الدرس اللّغوي عند (ابن جني) ، و(ابن فارس) ، و(الثعالبي) ، من الناحيّة الصّوتية ، والصّرفية ، والنّحوية ، والدّلالية[3]. ودرس أيضًا المنهج الذي سار عليه العلماء الثلاثة ، وناقش خلاله مدى تأثير الدرس اللّغوي عند العرب بمصادر خارجية ، أو كونه صادرًا عن منهج خاص بهم .

ودرس المنهج التّقريري ، والتّعليل الواقعي ، وأنّه ليس للعرب منهج تأريخي أو منهج مُقارن ، والمنهج العربي منهج وصفي[4].

---

(4) ينظر : نفسه: 237 – 252 .
(5) إلتزمت بطبعه دار المعرفة الجامعية في القاهرة .
(1) ينظر : فقه اللّغة في الكتب العربية : 9 – 55 .
(2) ينظر : المرجع نفسه : 59 – 125 .
(3) ينظر : نفسه : 129 – 169 .
(4) ينظر : نفسه : 173 – 183 .

وألحق الكتاب بنصوص من كتاب(الخصائص) لـ(ابن جني) ، اختارها مدخلًا لمادّة فقه اللّغة لطلبة قسم اللّغة العربية ، وجاء اختياره هذا الكتاب ؛ لأنّه أفضل كتاب يمكن من خلاله الوقوف على ملامح المنهج العام لدرس اللّغة[5].

ومن كل ما سبق ذكره ، يتبين لنا أنّ هذا الكتاب يمثل وقفة متأنّية لدراسة كتب فقه اللّغة القديمة ، دراسة تحليلية شاملة لكل مستويات الدّرس اللّغوي عند العرب .

18– المعجم المفصّل في فقه اللّغة :

وهو كتاب ألّفه الدكتور (مشتاق عباس معن) ، ويمثلُّ عملًا متميزًا يحسب لمؤلِّفِهِ ؛ لكونه وضع يدهُ على جانب مهم من جوانب المكتبة اللّسانيّة العربية ، ودرسٍ حسّاسٍ من دروسها ، ألا وهو (فقه اللّغة)، فكان وضعه هذا المعجم أمرًا ضروريًا ولازمًا لدارسي (فقه اللّغة)، ليقفوا على أبرز الموضوعات المدروسة في ضمن هذا المجال ، وأهم علمائه وروّاده ، الذين أسهموا بجهدٍ لا يمكن إغفاله في بيان مجال فقه اللّغة ، وتوضيحه والتّعمق في دراسته والعمل على تطويره وتقريبه إلى الدّارسين ، سواء من العرب أو غيرهم ، وهو ما أراده المؤلِّف عند وضعه هذا المعجم ، فانتقى ماوجده من موضوعات فقه اللّغة من خلال استقرائه ما كُتب في حقل فقه اللّغة من كتبٍ ومؤلَّفات ، ليظهر لنا المعجم بهذه الصورة .

يقعُ الكتاب في (263) صفحة ، طُبعت الطبعة الأُولى منه سنة (2001م)[1]، وجاءت مادّةُ الكتاب موزّعة على أبوابٍ مرتبةٍ ترتيبًا ألفبائيًّا ، مسبوقة بمدخلٍ ناقش فيه إشكالية تقاطع المفهومات (الفيلولوجيا ، وفقه اللّغة ، وعلم اللّغة) ، فدرس ولادة فقه اللّغة وجهود الدّارسين في ترسيخ دعائمه ، دارسًا فقه اللّغة مصطلحًا ومفهومًا ، فوضّح موقف المحدثين منه وأبرز آرائهم[2].

وبعد مدخل المعجم ، عرض المؤلِّف ما جاء في كتابه من مادّة معجميّة ، لأبرز موضوعات فقه اللّغة ، وأهم الشخصيّات الدّارسة له ، والمصنفة فيه الكتب والمؤلَّفات القيّمة، وأبرز الظواهر اللّغوية واللّهجية الواردة في كتب فقه اللّغة ، فجاءت مادّته موزّعة على تلك الأبواب بدءًا من باب الألف حتّى باب الياء .

---

(5) ينظر : نفسه : 187 – 310 .
(1) إلتزمت بطبعه دار الكتب العلمية في لبنان ، ونُشر ضمن منشورات محمد علي بيضون .
(2) ينظر : المعجم المفصّل في فقه اللّغة : 8 – 25 .

ثُمّ تطرّق المؤلِّف في نهاية معجمه لعرض ثبت بأهم مصادر فقه اللّغة ومظان دراسته[3]، مما يقدم مساعدة وعونًا لدارسي (فقه اللّغة) والباحثين فيه للاطلاع وتعرّف تلك المصادر ، مما يجنبهم عناء البحث عنها ، ومراجعتها بيسر وسهولة للوصول إليها ، ومن هنا تبرز لنا ميزة الاطلاع على هذا المعجم.

19- الأساس في فقه اللّغة العربية وأرومتها :

وهو كتاب ألّفه الأُستاذ الدكتور (هادي نهر) ، ويعدُّ من الكتب التي أبرزت رُقي الدرس اللّغوي عند العرب ؛ من خلال دراسة مؤلِّفه جوانب الدرس اللّغوي ، والوقوف على أبرز مشكلات اللّغة العربية ، ومحاولة إيجاد الحلول ، ووضع المقترحات لها .

يقعُ هذا الكتاب في (335) صفحة ، واعتمدت الطبعة الأُولى منه الصادرة عام (2002م)[4]، وقد جاء في عشرة فصول ، توزّعت مادّته على أكثر من ثمانية وثلاثين مبحثًا ، ناقش فيها أغلب الموضوعات المرتبطة بقضايا اللّغة العربية ، وخصائصها .

تناول المؤلِّف مصطلح (فقه اللّغة) والتّداخل بينه وبين (علم اللّغة) ، ودرس موضوعه وميدانه ، ومنهجه ووسائله ، وتاريخه عند العرب ، وناقش نظريات نشأة اللّغة ، مبيّنًا موقفه من كل نظرية منها[1].

وتتبع تأريخ اللّغة العربية ، وارتباطها بالدين الإسلامي ، ونظام اللّغة العربية ، وأبرز أساليبها ، وأهم علوم العربية ، وحمايتها وصونها[2].

ودرس في كتابه أشهر الفصائل اللّغوية ، وأبرز اللّغات الجزرية ، واللّغة العربية و أرومتها ، وأوجه التّشابه بينها والاختلاف ، والخصائص المشتركة للأرومة الجزيرية ، وما تفردت به العربية عن أرومتها[3].

وفصّل المؤلِّف القول في خصائص اللّغة العربية ، وعالميتها ، وأبرز خصائصها الموسيقيّة والبنائية ، وقدرة اللّغة العربية على مواكبة التّطور ،و تعرّض للمعجم ، ماهيته ووظائفه ، متتبعًا تأريخه ، ومدارسه ، ومناهجه ، وأنواعه ، مع وضعه دليلًا للمعاجم اللّغوية العربية[4].

---

(3) ينظر :المرجع نفسه : 201.
(4) إلتزمت بطبعه دار الفكر للطباعة والنّشر والتوزيع في الأردن .
(1) ينظر : الأساس في فقه اللّغة العربية وأرومتها : 17 – 51 .
(2) ينظر : المرجع نفسه : 53 – 75 .
(3) ينظر : نفسه : 77 – 120 .
(4) ينظر : نفسه : 121 – 180 .

وتناول بالحديث الدرس الصّوتي عند العرب ، وموضوع علم الأصوات النّطقي ، وعملية إنتاج الأصوات ، ومخارج الأصوات العربية ، قديمًا وحديثًا، وصفات الأصوات العربية ، مع دراسة بعض الظواهر الصوتية ، نحو : الإدغام ، وارتباط الصّوت بالدلالة ، وبيّن أبعاد الدّرس الدلالي عند العرب ، ومفهوم الدلالة ، وموضوعها ، والعلاقة بين الدال والمدلول ، وأنواع الدلالة ، وتتبّع أسباب التّطور الدلالي ومظاهره ، مع بيان وسائل النمو اللّغوي الدّلالي[5].

وتطرق أيضًا لدراسة اللّهجات العربية ، والتّأليف فيها ، وأسباب انقسام اللّغة العربية على لهجات ، ومظاهر هذا الانقسام ، واللّغة العربية المشتركة ، ودرس أبرز مشكلات حياتنا اللّغوية ، فتعرّض لمشكل الازدواج اللّغوي ، ومشكل خصوم العربية وأحكام اللّغة العربية وقواعدها ، واضعًا حلولًا ومقترحات لعلاج تلك المشكلات[6].

ويشكل هذا الكتاب من خلال كثرة موضوعاته وتنوعاتها ، إضافةً متميّزةً يمكن الإفادة منها ، والاستعانة بها في الولوج إلى عمق موضوعات فقه اللّغة العربية .

20– <u>الأساس في فقه اللّغة العربية :</u>

وهو كتاب قدّمه المستشرق الكبير (فولفد يتريش فيشر) ، ويمثل ثمرة جهد مجموعة من العلماء المستشرقين ، بعد سبع سنوات من العمل المتواصل ، أراد فيه مؤلّفو الكتاب تصحيح كثير من الآراء التي وردت في كتاب كارل بروكمان (الأساس في النّحو المقارن للّغات السّاميّة)، فعالجوا فيه بعض الأبحاث المتصلة باللّغة العربية ، جاعلين منها المحور التي تدور حولها أبحاثهم ودراساتهم .

يقع الكتاب في (292) صفحة ، أشرف على تحريره (فولفد يتريش فيشر) ، ونقله إلى العربية وعلّق عليه الدكتور سعيد حسن بحيري ، واعتمدت الطبعة الأُولى منه الصادرة عام (2002م)[1] ، توزّعت مادّة الكتاب على أربعة فصول ، يمثلُ كل فصل منها دراسة مستقلة لأحد علماء الاستشراق ، بحث فيها كل منهم مجالًا من المجالات المحيطة باللّغة العربية ، ومسائلها المتنوعة ، وقضاياها المتعددة .

تضمّن الفصل الأول من الكتاب مقالتين ، الأُولى بعنوان (الثروة اللّغوية العربية) ، للمستشرق (أنطون شال) ، تناول فيها تاريخ الثروة اللّغوية ، والمعرب والدّخيل في العربية

---

(5) ينظر : نفسه : 181 – 269 .
(6) ينظر : نفسه : 271 – 321 .
(1) إلتزمت بنشره وتوزيعه مؤسسة المختار في القاهرة .

الفصحى ، والألفاظ المعربة في عربية ما قبل الفصحى ،وما بعد الفصحى، وأثر الشعوب التي أسلمت في الثروة اللّغوية[2].أمّا المقالة الثانية فعنوانها (الأعلام العربية) ، للمستشرق (شتيفان فيلد)، تناول فيها موضوعات عدّة منها : أسماء الأشخاص والقبائل ، وأسماء الأفراد ، وأسماء الأُسر ، والكنية ، واللّقب ، وأسماء الأماكن ، وأسماء عربية حقيقية، وأسماء معربة [3].

أمّا الفصل الثاني فقد تضمّن دراسة عن الخط العربي ، عالج فيها كلّ من : (جرهارد أندرس) ، و(فيرنرديم) ، و (أنّا ماري شيمل) موضوعات تتصل بأصل الخط العربي وتطوره ، ونشأة الأبجدية العربية ، والخط العربي في العصر الإسلامي المبكر ، وتطور علامات التّنقيط ، وترتيب الأبجدية العربية ،واستخدام الحروف للإشارة إلى الأرقام ، والأرقام الهندية ، وتطور قواعد الإملاء والتّرقيم العربية ، وقواعد الإملاء والتّرقيم الحجازية ، وأنماط الخط واستخدامها الإجمالي ، والخط المائل ، وفن الخط الزخرفي[1].

واحتوى الفصل الثالث دراسة عن (علم البرديات) ، وتعدُّ موضوعًا جديدًا ، يفسِّرُ كثيرًا من الأُمورِ الغامضةِ التي تحيط بجوانب خاصّة باللّغة العربية ، وقد أعدّ هذه الدراسة (جورج خوري) ، تناول فيها : البرديات بلغة عربية ، ومجموعات البردي ، والوثائق البردية ، والوثائق العامّة والخاصّة ، ونصوص البردي الأدبية ، وخط نصوص البردي ولغتها ، وقواعد الخط والكتابة[2].

أمّا الفصل الرابع فقد تضمّن دراسة خاصّة عن (علم المخطوطات) ، درس فيها كلٌّ من : (جرهارد أندرس) ، و (يوليوس اسفالج)، و(يوشع بلاو) موضوعات توضح أثر العربية في السريانيّة ، و ما أسفر عنه من تغييرات لغوية مختلفة وغيرها من الموضوعات، ومنها : الكتاب في الثقافة الإسلامية ، ومادّة المخطوطات وشكلها الخارجي ، والخط القديم للمخطوطات ، وأشكاله وتطوره ، ورواية المخطوطات، وبدايات الطباعة العربية ، والمخطوطات العربية بخط سرياني (كرشوني) ، وأشكال الكتابة وعلامات الإملاء والتّرقيم ، والمخطوطات العربية بخط عبري[3].

من كل ما تقدم تتضح لنا أهمية الكتاب ، لكونه اسهامًا متميزًا لمجموعة من علماء الاستشراق ، حاولوا الخوض في جوانب متعلقة من اللّغة العربية ، ليظهر لنا هذا العمل الضخم

---

(2) ينظر : الأساس في فقه اللّغة العربية : 29 – 52 .
(3) ينظر : المرجع نفسه : 53 – 72 .
(1) ينظر : الأساس في فقه اللّغة العربية : 76 – 162 .
(2) ينظر : المرجع نفسه : 165 – 204 .
(3) ينظر : نفسه : 208 – 288 .

الذي قام د.سعيد حسن بحيري بتخيّر فصول منه ، والعمل على ترجمته ؛ من أجل أنْ يكون هذا العمل المتميز بين أيدي الدّارسين .

21- مدخل إلى فقه اللّغة العربية :

وهو كتاب ألَّفه الدكتور (أحمد محمد قدور) ، ويمثّلُ محاولة جادّة في الوقوف على خصائص اللّغة العربية ، وتأصيل علومها،وتمييز فقه اللّغة العربية من اللّسانيّات ، والفيلولوجية ، وعدم الخلط بينها.

يقع الكتاب في (333) صفحة ، وقد اعتمدت الطبعة الثالثة منه الصادرة عام (2003م)[1]، وقد جاء الكتاب في خمسة فصول ، تناول فيها المؤلِف موضوعات مختلفة ، اذ تحدّث عن مصطلح فقه اللّغة والأُسس المعرفية ، وأبرز من تعرّض لفقه اللّغة قديمًا وحديثًا ، ومصطلح اللّغات السّاميّة ، وخصائصها ، وأقسامها ، وأهم الكتابات السّاميّة ، وأُصول المقارنة بين اللّغات السّاميّة ، مع عرضه أمثلة عن الكتابات السّاميّة[2].

وتناول المؤلِّف العربية الفصحى ، وتكوّنها وخصائصها ، وقضية الإعراب ، ومصادر اللّغة والاحتجاج ، وبقايا الظواهر اللّهجية ، وألقاب اللّهجات ، متحدّثًا عن المولد بين الفصحى والعاميّة ، والعربية الفصحى في العصر الحديث[3].

وتتّبع المؤلِّف تاريخ الدرس الصّوتي ، وجهود القدامى في تعزيز هذا الدرس ، ودرس مخارج الأصوات وصفاتها ، والتّقابل الحاصل بين الأصوات التي تؤلف الكلمات ، والمعاني التي تشير إليها هذه الكلمات ، وناقش نظريات نشأة اللّغة ، وتكلّم على الاشتقاق وأنواعه وأصله ، وأبرز المصادر التي اشتقّ منها اللّغويون القدامى ، والاشتقاق الكبّار أو النّحت[4].

وتناول موضوع الدّخيل والمعرب ، وجمع اللّغة والتّدوين ، وأهم أبواب التّأليف اللّغوي والأدبي ، والتّأليف المعجمي وأنواعه ، ودرس أنواع الدّلالة : المتباين والمشترك و المترادف ، وأسباب وقوع كل منها في اللّغة ، وتحدّث عن التّطور الدّلالي ، وهو جزء من التّطور اللّغوي[5].

---

(1) إلتزمت بطبعة دار الفكر في دمشق .
(2) ينظر: مدخل إلى فقه اللّغة العربية: 13- 110
(3) ينظر: المرجع نفسه : 113 - 162
(4) ينظر: نفسه :165- 227
(5) ينظر : نفسه : 227 - 317

يتّضح لنا أنّ هذا الكتاب يمثّلُ رفدًا مميّزًا لمكتبة فقه اللّغة العربية ، من حيث درسه الموضوعات المختلفة بأسلوب واضح ومنهجي ، واعتماده عددًا كبيرًا من المصادر والمراجع التي زخرت وتميّزت بها مكتبتنا العربية.

22- مقدّمة لدراسة فقه اللّغة :

وهو كتاب ألَّفه الدكتور (حلمي خليل) ، ويعدُ من الكتب التي تمثّلُ مقدمة في دراسة اللّغة، درس فيها مؤلِّف الكتاب أُصول التّفكير ومبادئه والبحث اللّغوي عند العرب بجوار أُصول التّفكير ومبادئه والبحث اللّغوي الحديث والمعاصر ، يقعُ الكتاب في (211) صفحة ، وطُبع عام (2003م)[1] ، وقد جاء في بابين تضمّن كلّ منها خمسةَ فصول.

تناول المؤلِّف في الكتاب مصطلح (فقه اللّغة) عند العرب ، وأبرز كتب فقه اللّغة في التراث العربي، وعرض لعلم اللّغة عند العرب من خلال دراسته أهم المصطلحات الدّالة على دراسة اللّغة العربية أو بعض جوانبها. ودرس مصطلح (فقه اللّغة) عند الأُوربيين ، وفقه اللّغة وعلم اللّغة في العالم العربي الحديث ، وعرض مؤلَفات بعض الباحثين الذين تداخل لديهم المصطلحان ، وبيّن معنى كل مصطلح منهما[2].

وتحدّث عن بعض موضوعات فقه اللّغة ، ومنها : نشأة اللّغة الإنسانية وأصلها ، والعائلات اللّغوية واللّغات السّاميّة ودرسها من الناحيّة الصّوتيّة والصّرفيّة والنّحويّة والمعجميّة ، وتناول المشترك اللّفظي ، والتّرادف ، والأضداد وكلّها ظواهر تتصل بالعلاقات الدّلالية بين الكلمات [3].

وجاءت خاتمة هذا الكتاب موسومة بـ(علم اللّغة وفروعه)، وضّح فيها فروع هذا العلم الذي تتدرج تحته [4].وبذلك يعدُّ من الكتب التي تفيدنا في الإطلاع على موضوعات فقه اللّغة العربية ، ودراستها دراسة عميقة.

23- محاضرات في فقه اللّغة :

---

(1) إلتزم بطبعه ونشره دار المعرفة في مصر .
(2) ينظر : مقدّمة لدراسة فقه اللّغة : 11 – 91.
(3) ينظر : المرجع نفسه : 95 – 183 .
(4) ينظر : نفسه : 185 – 195 .

وهو كتاب ألَّفه الدكتور (عصام نور الدين) ، ويمثّلُ دراسة لقسم من قضايا فقه اللّغة التي طالتها أسهم المستشرقين ؛ وصولًا إلى التشكيك بعربيّة اللّسان العربي وأصالته ؛ والقرآن الكريم.

يقع الكتاب في (319) صفحة ، واعتمدت الطبعة الأُولى منه الصادرة عام (2003م)[5] ، ولم تأتِ موضوعات الكتاب مرتبة بحسب منهج معين ، فخلا الكتاب من ترتيب منهجي على وفق الأبواب والفصول.

وقد ناقش المؤلِف في هذا الكتاب موضوعات عدّة ، فبحث في العلاقة بين فقه اللّغة والفيلولوجيا ، واللّغة العربية وإشكالية المصطلحات اللّغوية القديمة والمعاصرة ، ودرس علم اللّغة عند علماء العربية ، وعند الغربيين[1].

وعالج قضية كثُر الكلام فيها وهي الإعراب والعربية ، ودرس اللّهجات العربية المذمومة دراسة صوتية وصفية ، وأشار إلى عيوب اللّسان والكلام ، وتناول القياس في اللّغة العربية ، وأركانه ، ودرس أقسام العلّة من وجوه مختلفة وظيفية أو عقلية ، والقوادح في العلّة[2].

وتعرّض لمميّز العدد المفرد والمثنى والجمع ، وقِدَم التّثنية ، ودرس مميِزات التّعريف والتّنكير ، والمذكّر والمؤنّث ، والتّذكير أصل الأشياء عند العرب ، وتأخّر ظهور علامات التّأنيث أو مميّزاتها ، والمنهج العربي في تذكير الأشياء أو تأنيثها[3].

إن أغلب الموضوعات في الكتاب ، أبحاث لغويّة منشورة للمؤلِّف في المجلات المتخصّصة ، وقد أسهمت اسهامًا لغويًا جيدًا في الدفاع عن اللّغة العربية ، لغة القرآن الكريم.

24- فقه اللّغة وتأريخ الكتابة :

وهو كتاب ألَّفه الدكتور (عماد حاتم) ، ويعدُّ من كتب فقه اللّغة التي اعتمد مؤلِّفها في دراسته المنهج التأريخي بشكل واضح ، يقعُ هذا المؤلَّف في (266) صفحة[4].

وجاءت موضوعات الكتاب بعنوانات متفرقة ، لايجمعها فصل أو باب ، إلّا أنّها تدخل في ضمن موضوعين أساسيين ، هما : (فقه اللّغة) و (تأريخ الكتابة).

---

(5) طُبع في مطابع دار الكتب العلمية ، منشورات محمد علي بيضون في لبنان .
(1) ينظر : محاضرات في فقه اللّغة : 11 – 44 .
(2) ينظر : المرجع نفسه : 45 – 208 .
(3) ينظر : نفسه : 209 – 256 .
(4) طُبع الكتاب في مطابع البيان في روما.

تناول المؤلِّف في هذا الكتاب عدّة موضوعات ، ومنها : اللّغة ظاهرة اجتماعية ، وعلاقة اللّسانيات بالعلوم الأُخرى ، والعلاقة بين اللّغة والتّفكير ، واللّغة نظام خاص من الإشارات ، ومنهج الدراسات اللّغوية[5].

ودرس أيضًا المفردات ؛ إذ إنّ الكلمة هي أصغر وحدة في الجملة ، وعرض أهم الظواهر التي تتعرض لها المفردات ، وقوام اللّغة من الكلمات ، وعلم وضع المعاجم[1].

وتناول علم الأصوات ، والجهاز الصّوتي و فيزيولوجيا النّطق ، وتصنيف الأصوات ، واضعًا جدولًا للسواكن والصوتيات ، ودرس علم النّحو ، شارحًا طرق الوصول إلى المعنى النّحوي المطلوب ، وتطرّق للمقولات النّحوية ، وأجزاء الكلام[2].

وصنف المؤلِّف لغات العالم ، على أساس التّقارب في الجنس ، أو على البناء القواعدي للّغة بغض النظر عن فصيلتها ، مفصّلًا القول فيها ،و ناقش قضية نشأة اللّغة ، عارضًا أهم نظرياتها ، ودرس اللّغة عبر التأريخ ، ودرسها من خلال التّطور الاجتماعي[3].

وفصّل الحديث عن تاريخ الكتابة ، مستعينًا بالرّسوم التّوضيحية ، إذ درس الكتابة اللوغوغرافية، والكتابة المقطعية ، والكتابة الأبجدية ، وتعرّض لفروع الخط الفينيقي الشرقي[4]. وغير ذلك من الموضوعات التي جعلت الكتاب أقرب إلى الدراسة التأريخية للّغة، مختلفًا بذلك عن كتب فقه اللّغة الأُخرى ، التي إنْ تضمّنت بعض الإشارات التأريخية ، إلّا أنّها لم تكن بذلك التّوسع الذي نشهده في هذا الكتاب.

25- <u>قضايا في علم اللّغة وفقه العربية :</u>

وهو كتاب ألّفه الدكتور (عبد الفتاح أبو الفتوح) ، ويعدُّ من الكتب التي تضمّنت مجموعة من المباحث التي تتصل ببيان خصائص العربية ، ويقع هذا المؤلِف في (188) صفحة ، وقد جاءت مادّة الكتاب موزّعة على سبعة فصول ، تناول فيها مفهوم علم اللّغة وطبيعته وغايته ،

---

(5) ينظر : فقه اللّغة وتاريخ الكتابة : 9 – 22 .
(1) ينظر :فقه اللغة وتاريخ الكتابة : 27 – 42 .
(2) ينظر : المرجع نفسه : 47 – 79 .
(3) ينظر : نفسه : 83 – 155 .
(4) ينظر : نفسه : 160 – 255 .

وبيان العلاقة بين اللّغة والفكر ،و بين اللّغة والعلوم الأُخرى ، ثُمّ تكلّم على علم اللّغة وفقه اللّغة ، وأفكار في طبيعة علم اللّغة ، وغايته وعنايته وأقسامه[5].

وعرضَ مصطلح فقه اللّغة لغويًا ، ودلالته عند القدماء والمحدثين ، وتحدّث عن مصطلح الفيلولوجي ، وبيان العلاقة بينه وبين علم اللّغة وفقه اللّغة[6].

وتطرّق المؤلِّف أيضًا لمفهوم الدلالة ، وأبرز أقسامها ، والسياق من حيث دلالته اللّغوية والاصطلاحيّة ، وتحدّث عن السياق اللّغوي ، ونظريتي الرصف والنظم[1].

وتناول المذاهب اللّغوية في نشأة اللّغة الإنسانية ، وتكلّم على عربية النقوش ، ذاكرًا أقدم النقوش التي وصلت إلينا ، وتعرّض لقواعد الرسم وضوابط الكتابة ، وأهمية قواعد الإملاء ومعرفة بعض مبادئها ، وصياغة المادّة اللّغوية ، وضوابط كتابتها[2].

ودرس العلاقة بين العاميّة والفصحى ، ومصطلح (اللّهجة) ، وتاريخ العاميّة ، ورفض الدعوة إلى العاميّة لتحل محل الفصحى ، وأثر هذه الدعوة ، إذ كانت فاتحة للدراسة العلمية المنهجية للّهجات[3]. وقد حاول المؤلِّف أن يشتمل كتابه على قضايا لغوية كثيرة تتعلق باللّغة العربية ، لكي يتمكن من تحقيق النّتائج المرجوّة منها.

---

(5) ينظر : قضايا في علم اللّغة وفقه العربية : 1 – 33 .
(6) ينظر : المرجع نفسه : 34 – 54 .
(1) ينظر : قضايا في علم اللّغة وفقه العربية : 55 – 82 .
(2) ينظر : المرجع نفسه : 83 – 145 .
(3) ينظر : نفسه: 146 – 184 .

Abstract

In the name of God most gracious and merciful

In the beginning we thank God and peace to his prophet the best of all creatures, the honest Mohammed and all of his family and companions, and to all whose follow them .

The Arabic library flourished with the Arab thinkers' great works, which reflect their deep thinking , and wide scope, specially these which associated with "philology " and took a great position in the Arabic library so these books should be valued highly so this thesis was named with (The Grammatical in Investigation the Books of Philology), including some of the grammatical subjects in old and new books of philology reaching to the induction of their writers' grammatical opinions.

One of the reasons behind choosing this subject is my interest in studying it and the alarge number of the resources of philology, appositely the littleness of the studies dealt with this subject .

I began studying the subject, though the difficulties I faced, and the most important one is the process of getting the resources of philology, some of them were published in more than one country so it is difficult to get them all .

I should mention here the resource that researcher dealt with .especially The resources which have concerned with philology, adding to them two other books (The properties), and (Al- Mozher in linguistics and its types), since the directly connected with philology due to the new concept .

Then, I tried to arrange the old resources depending on the writers' dealt, while the new resources were arranged due to the publishing year, except the book " philology" by (D. Ali abdul-wahed waif).

I divided the thesis in to the introduction, four chapters and the conclusions .

So, the introduction was named (philology in the light of the linguistic and terminological concept), and how the concept of terminology is integrated with the concept of linguistics due to some new researchers .